



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الأمير عبد القادر
كلية أصول الدين و الشريعة و الحضارة الإسلامية

مطبوعة موجهة لطلبة ل م د

قسم الدعوة و الإعلام

مادة: الإقتصاد الجزائري

إعداد: د. السعيد درايجي

السداسي الخامس



السنة الجامعية 2011 / 2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم الدعوة والإعلام

السنة الثالثة: صحافة

مادة: الاقتصاد الجزائري

إعداد: الدكتور السعيد دراجي

السنة الجامعية: 2011/2012

الصفحة

4.....	مقدمة.....
6.....	الفصل الأول : الاقتصاد الجزائري قبل الاستعمار (قبل 1830).....
6.....	- الأنشطة الاقتصادية وأنواع الملكية.....
7.....	- نظام الضرائب.....
9.....	الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية.....
9.....	- السياسات الاستعمارية في الميدان الاقتصادي.....
10.....	- مخطط قسنطينة: (الدوافع ، المضمون، النتائج).....
11.....	- أسباب فشل مخطط قسنطينة.....
14.....	الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.....
14.....	- المنطلقات الفلسفية والإيدولوجية للتنمية في الجزائر.....
17.....	- الأساس النظري للإستراتيجية التنموية.....
18.....	- مسيرة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال مرحلة 1962-1966.....
22.....	الفصل الرابع : الاقتصاد الجزائري في مرحلة المخططات (1967-1977).....
22.....	- المخطط الثلاثي (1967-1969).....
23.....	- المخطط الرابع الأول (1970-1973).....
24.....	- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).....
27.....	- الفترة 1978-1979.....
32.....	- المخطط الخماسي الأول. (1980-1984).....
33.....	- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).....
42.....	الفصل الخامس : سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.....
	(إعادة تنظيم و تأهيل و استقلالية المؤسسات).....
42.....	- السياسة التنموية خلال التسعينيات.....

- 43.....- وضعية المؤسسات في الفترة 1988-2008
- 46.....- خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية
- 54.....- وضعية المؤسسات الخاصة في الفترة 1988-2008
- 56.....الفصل السادس: سياسات الاندماج في الاقتصاد العالمي
- 56.....- الاتفاق مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية
- 57.....- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
- 62.....- السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- 64.....الفصل السابع : رهانات الاقتصاد الجزائري المستقبلية
- 64.....- مؤشرات تطور الاقتصاد الوطني
- 68.....- الخيارات المتاحة للاقتصاد الوطني

يكتسي دراسة مقياس الاقتصاد الجزائري لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية أهمية بارزة في فهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني. ومن أجل الإحاطة بذلك ارتأينا في البداية معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري في الفترة العثمانية التي سبقت مباشرة مرحلة الاحتلال الفرنسي خاصة على مستوى النظام المالي والجبائي، ونظام توزيع الأراضي الزراعية باعتبار أن الاقتصاد آنذاك تميز بطابعه الفلاحي الذي هيمن على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. ثم وجدنا أن من الضروري إعطاء فكرة عن الاقتصاد الوطني في العهد الاستعماري الذي تميز بقطاعين مزدوجين، قطاع اقتصادي عصري مسير من طرف المعمرين والأوروبيين موجه لصالح الاقتصاد الفرنسي يعتمد على وسائل الإنتاج المتطورة ومتمركز في المدن ويسطر على أحسن الأراضي الخصبة والسهول. وقطاع تقليدي ذو طابع زراعي يمس غالبية الشعب الجزائري (الأهالي les indigenes) متمركز في الأراضي الوعرة والمناطق الجبلية والهضاب. ويستعمل الوسائل البدائية في العمل، ويتميز بصغر الحيازات وانخفاض الإنتاج الموجه إلى سد الحاجيات الاستهلاكية للفلاحين وعائلاتهم.

ثم تعرضنا لمسيرة الاقتصاد الجزائري في الجزائر المستقلة بدءا من المنطلقات الفلسفية والإيديولوجية والأسس النظرية التي اعتمدت عليها هذه التجربة التنموية. وقسمناها إلى عدة مراحل، مرحلة 1962-1966 أين ورثت الجزائر اقتصادا مهملًا بعد رحيل أغلب المعمرين مما نجم عنه تهريب رؤوس الأموال، وغلق أغلبية الوحدات الصناعية. فقد عرف الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة مصاعب كبيرة حتمت على الدولة وضع كل الورشات الصناعية والمزارع تحت إشراف العمال الذين انتظموا في شكل تعاونيات للتسيير الذاتي. وعرفت مرحلة المخططات 1967-1980 الانطلاقة الحقيقية لتنفيذ استراتيجية التنمية في الجزائر بالاعتماد على نموذج الصناعات المصنعة في إطار أسلوب التخطيط الشامل، حيث عرفت ثلاثة مخططات تنموية. ورغم ما تحققت من منجزات فإن هذه المرحلة تميزت في العموم بالتكلفة المرتفعة وضعف الفعالية الاقتصادية مما تولد عنه الكثير من التبذير والهدر للموارد الاقتصادية.

وساد في مرحلة الثمانينات نقاشا واسعا تمحور حول المركزية أو اللامركزية، والخطة أو السوق فصل في النهاية بضرورة انتهاج سياسة انفتاحية بالتحول عن الاختيارات السابقة (النمط الاشتراكي). وتميزت هذه المرحلة 1982-1988 بانخفاض إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار

البتروال فف الأسواق العالمة ابءاء من سنة 1986، وكان لها الأءر البارز فف الاقءصاء الوطنف عامة والاسءءماراء الءف فءفرها القءاع العام الءف كانء ءمول من ءزفنة الءولة ءاصة. وأصبء مظاهر الضعف فف نظام الءءطفء المرءزف أكءر وضوحا ءصوفا وأنه فعءمء كلفا على عواءء صاءراء المءروقات الءف انءفضء بشكل ءبفر، الأمر الءف أءى بالءزائر إلى الءءول فف مرءلة ءءفءة من الإصلاءاء الاقءصاءفة ابءاء من سنة 1988 نءو اقءصاء السوق . هذا الءءول الءءرف ءسءءه ءلك ءرسانة من القوانفن والءشرفعاء الءف ءصب فف ءءملها فف ءءعفم ءرفة الاسءءمار والءءارة، وءشءع المباءراء الفرءفة فف ءمفع المفاءفن الاقءصاءفة. ولءاء الءزائر لءمولف هذه الأهداف الءءفءة أمام نقص الإمءانفاء المالفة الءاءفة إلى مساءعءاء الهفءاء المالفة الءولة وأبرمء اءفاقات مع صءءوق النقء الءولف. وفف الأءفر ءطرءنا إلى المءط الاقءصاءف المءروض على الءزائر الءعامل معه كالاقءصاء المءاربف، والشراكة مع الاءءاء الأوروفف ، والمنظمة العالمة للءءارة.

الفصل الأول:

الاقتصاد الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي (قبل 1830).

تميز الاقتصاد الجزائري في عهد الدول العثمانية بطابعه الزراعي¹ الذي هيمن على مختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى خاصة في الأرياف. فالزراعة هي المورد الأساسي لمعيشة غالبية السكان، ووجود بعض الأنشطة الصناعية ذات طابع حرفي وتقليدي في شكل ورشات وصناعات يدوية في المدن لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة مثل صناعة الأغذية الصوفية والأحزمة والزراحي والبرانس والأحذية والجلود والأقمشة ومن الحدادة وصناعة الأسلحة والفضة وصناعة الحلي²... وتوحي المؤشرات أن هناك توافق بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك أي كل ما ينتج يستهلك مما يعكس ميزة الاقتصاد المتطور في تلك الحقبة. وساد في هذه الفترة نظام ملكية الأرض والتوزيع شبيه بنظام الإقطاع. فالأرض ملك للباي وأعيانه أو تمنح إلى بعض القبائل لاستغلالها على أن تعود نسبة 5/4 من المنتج للمالك، ونسبة 5/1 للمستغل كأجر له، ومن هنا جاءت فكرة الخماسة.

أنواع الملكية:

عرفت هذه الفترة ثلاث أنواع من الملكية هي:

1- أراضي البايلك: تعود ملكيتها إلى الباي، وهي الأراضي الخصبة القريبة من المدن عبارة عن السهول وأراضي السواحل، ويمنحها الباي إلى القبائل لاستغلالها أو إلى الأفراد الذين يستفيدون من وسائل الإنتاج (المحارث، البذور، الأحصنة... الخ) مقابل 5/1 من الإنتاج كأجر لهم، و5/4 إلى البايلك.

¹ (عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1830-1962، الشركة الوطنية

للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 25-45.

² (ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 34.

2- أراضي القبيلة أو العشيرة:

وهي أراضي تكون أقل خصوبة وتقع في مناطق وعرة كالهضاب العليا والسهول الواقعة في سفوح الجبال. وتوزع هذه الأراضي على أرباب الأسر والعائلات حسب قدرة كل عائلة على الزراعة والإنتاج. كما يمارسون فيها تربية المواشي والأبقار ومختلف الحيوانات الأليفة الأخرى. ويدفع الملاك ضريبة للدولة متمثلة في حكر بسيط أو لإيجار الأرض.

3- أراضي العزل: LES TERRES AZELS

وتتمثل في الأراضي التي يشتريها الباي أو يصادرها من أصحابها نتيجة تمرد أو عصيان ضد الحاكم، أو عجز أصحابها عن دفع الضرائب أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين ومن هنا جاءت كلمة العزل التي يدل على أصولها الأولى. ويقوم الباي بتوزيعها على النحو الآتي:

- الأعيان وكبار الموظفين والقادة العسكريين كمكافآت لهم عن خدماتهم ووفائهم للباي. ويقومون هؤلاء بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها.
- بعض القبائل مقابل إعلانها الولاء للباي مقابل تقديم جزء من المحصول له.
- لبعض المزارعين من الأفراد مقابل تقديم جزء كبير من الإنتاج كاتوات للباي.

نظام الضرائب في تلك الفترة:

لم يكن تدخل الدولة العثمانية (التركية) في تنظيم الإنتاج ووضع إستراتيجية أو أساليب للزراعات وإنما تدخلها من أجل تحصيل الضرائب من مختلف القبائل والأفراد على أي محصول أو إنتاج يقومون به وذلك باستقطاع جزء منه في شكل ضريبة. وقد فرضت عدة أنواع من الضرائب منها:

- 1- ضريبة على المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، حيث كانت تفرض هذه الضريبة جزافيا من قبل ممثل الدولة، ثم استبدلت سنة 1830 بضريبة " العشر".
- 2- الضريبة على المواشي ومختلف الحيوانات. وتحدد بعدد الرؤوس المملوكة وتقتطع عينا.
- 3- الضريبة على الأرض، ويدفعها أصحاب أراضي العزل وبعض القبائل كما سبق ذكرها.

4- ضرائب على السوق (المكس)، وهي ضريبة يدفعها الباعة الذين يدخلون السوق، وتدفع عينا من أي سلعة أو ماشية.

كيفية الاقتطاع الضريبي:

- يتم اقتطاع الضريبة في تلك الفترة عبر قناتين أساسيتين هما:
- الإدارة التركية: يقوم موظفو الإدارة التركية بتحصيل الضرائب. ويدفع الموظفون للحاكم من مناصبهم ويتلقون مقابل ذلك بعض الأملاك العقارية المرتبطة بوظيفتهم.
 - سلطة القبائل: بحيث حول لزعماء القبائل بتحصيل الجباية لصالح الدولة التركية. كما حول لبعض القبائل بتحصيل الجباية الضريبة لصالحها الخاص كامتياز من السلطة التركية مما يعني استفادة بعض القبائل على حساب قبائل أخرى ويشكل هذا العمل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية.

تميزت بنية الاقتصاد الجزائري في العهد الاستعماري الذي عمل على تشتيت المجتمع الجزائري واستغلال خيراته وثرواته لخدمة المجتمع الفرنسي بقطاعين مزدوجين، قطاع اقتصادي عصري مسير من طرف المعمرين والأوروبيين موجه لصالح الاقتصاد الفرنسي يعتمد على وسائل الإنتاج المتطورة ومتمركز في المدن ويسطر على أحسن الأراضي الخصبة والسهول كسهول عنابة وتيبازة والجزائر ومنيحة ووهران... الخ. وقطاع تقليدي ذو طابع زراعي يمس غالبية الشعب الجزائري (الأهالي les indigenes) متمركز في الأراضي الوعرة والمناطق الجبلية والهضاب. ويستعمل الوسائل البدائية في العمل كالمحراث والأحصنة والمعول... الخ. ويتميز بصغر الحيازات وانخفاض الإنتاج الموجه إلى سد الحاجيات الاستهلاكية للفلاحين وعائلاتهم. وهو الوضع الذي انعكس على مستوى معيشة السكان الأصليين نحو السوء ودفع البعض منهم إلى العمل لدى المعمرين (كخماسيين) أو الهجرة إلى فرنسا التي تسارعت بشكل معتبر حيث ارتفع عدد العمال بفرنسا من 93068 عامل سنة 1950 إلى 194271 عامل عام 1960¹.

ومع طول أمد الاستعمار الاستيطاني بدأ يتغير النشاط الاقتصادي في البلاد وحصل انفصال تدريجي للقطاع العصري الأوروبي عن القطاع التقليدي الجزائري، حيث انفرد القطاع العصري بإنتاج المنتجات الزراعية الموجه للتصدير كالحمضيات والكروم والخمور لتغطية استهلاك المجتمع الفرنسي والمجتمع الأوروبي بصفة عامة. على حساب الزراعة المعيشية الموجهة خاصة للسكان الأصليين. واقتصر النشاط الصناعي على استغلال بعض الصناعات الخفيفة والتحويلية واستغلال وتطوير النشاطات المنجمية والبنكية والتجارية لتعظيم أرباح الشركات الفرنسية وتوسيع دائرة هيمنتها. وبدأت ملامح الحركة الصناعية في الجزائر المستعمرة مع اكتشاف البترول حيث انتقلت الاستثمارات العمومية من 55 مليار فرنك فرنسي في سنة 1950 إلى 114 مليار فرنك فرنسي في سنة 1958، وارتفع الإنتاج الصناعي بـ 66% خلال الفترة نفسها². وعملت فرنسا المستعمرة على تحويل الفائض المنتج من قطاع الزراعة خاصة الحبوب والخمور من الريف الجزائري إلى خارج

¹ Mohamed ElHocine Benissad, Economie du Développement de l'Algérie, OPU, 1979, p 17.

² Mohamed ElHocine Benissad, Economie du Développement de l'Algérie, Opcit, p 16.

الجزائر (المتروبول) مما زاد الوضع الاقتصادي للجزائريين سوءا وأصبحوا يعيشون في وضع مزري من الفقر والمرض والجهل وسوء التغذية... خاصة الذين يسكنون في الأرياف ويشغلون بنسبة 98% في قطاع الزراعة.

مخطط قسنطينة 1959-1964:

عملت الإدارة الاستعمارية أمام اشتداد الكفاح المسلح للثورة الجزائرية بغية امتصاص غضب الشعب الجزائري على وضع سياسات جديدة لدعم الرأسمال المخصص للزراعة والصناعة للمعمرين واتخاذ إجراءات تهدف لضمان استقرار الأرياف بغية عزلها عن الثورة لتطويقها والقضاء عليها. وجاء مخطط (مشروع) قسنطينة (1959-1964) بعد فشل كل سياسات الترهيب والتقتيل والقمع بحيث لجأت الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة التقرب من الجزائريين من خلال تحسين أوضاعهم المعيشية بوضع برنامج خماسي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتوفير مناصب الشغل وهو المشروع الذي أعلنه الجنرال ديغول في 04 أكتوبر 1958 في خطابه بمدينة قسنطينة واستخدمه للقضاء على الثورة الجزائرية. ويشمل المخطط على نوعين من المشروعات¹:

- 1- مشروعات كبرى تمول من القطاع العام تهدف إلى توفير قاعدة صناعية ثقيلة منها مصنع الحديد والصلب بعنابة، مركز الصناعات الكيماوية في ارزيو، معمل تكرير البترول بالجزائر، وتنمية منجم الفوسفات في جبل العنق وصناعة العجلات المطاطية.
- 2- مشروعات الصناعات الصغيرة للتحويل ويتم تمويلها من القطاع الخاص الجزائري والفرنسي، كالصناعات الزراعية والغذائية ومواد البناء.

وتم التركيز في هذا الإطار على النهوض بقطاع الصناعة والزراعة لتحقيق ذلك:

- على المستوى الاجتماعي، بناء المدارس والمستشفيات والسكنات...
- على المستوى الصناعي، بناء محطات لتوليد الكهرباء وبناء مصانع للحديد والصلب وبناء مركبات تكرير النفط، ومواد البناء والأشغال العمومية...
- على المستوى الزراعي، استصلاح الأراضي وبناء السدود، والصناعات الغذائية...

¹ (إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 108.

حيث يرمي إلى تحقيق ما يلي¹:

- بناء 200 ألف سكن لإيواء مليون شخص.
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين بعد انتزاعها من المعمرين.
- توظيف الجزائريين في المناصب العليا بنسبة 10% في الإدارة والجيش والتعليم.
- تدريس مليون ونصف طفل في المدارس من بين الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة.
- تسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا.
- توفير 400 ألف وظيفة جديدة عن طريق انجاز مصانع عديدة تدخل في إطار سياسة تصنيع الجزائر.

ورصدت اعتمادات مالية تقدر بألفين مليار فرنك فرنسي على مدة خمس سنوات أي بمعدل 400 مليار فرنك فرنسي سنويا، نصفها من الخزينة والنصف الآخر من رؤوس الأموال الخاصة.

أسباب فشل مخطط قسنطينة:

ولد مخطط قسنطينة ميتا حتى ولو كان في نظر الإدارة الفرنسية مشروعا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مهما فإنه في حقيقة الأمر هو مشروع سياسي الهدف منه فصل الشعب الجزائري عن ثورته. ويقوم على أن تنمية البلاد ستنتهي الحرب وتمكن بذلك من تحويل تكاليف عمليات الحرب إلى مساعدة اقتصادية تسمح باستبدال الجنود الفرنسيين والجيش الفرنسي بشركات احتكارية ووكلاء للاستعمار. إلا أن هذا الوهم الفرنسي لم يثن الشعب الجزائري عن أهدافه الأساسية المتمثلة في الحرية والاستقلال. وبالتالي فإن أسباب الفشل هي:

- عدم وجود تجاوب واستجابة من السكان مع هذا المخطط.
- عمق الأزمة الاقتصادية في الجزائر بحيث لم يلب هذا المخطط احتياجات الشعب الجزائري التي تعمقت أزمته بفعل الاستعمار.
- عجز فرنسا عن توفير حجم المبالغ لتنفيذ هذا المخطط وعدم التزامها بالتمويل اللازم. فالحسائر المتزايدة في الميدان العسكري حالت تنفيذ هذا المشروع. ويظهر هذا الفشل من خلال نسبة تنفيذ

¹ (تاريخ الثورة الجزائرية، مشروع قسنطينة، الموقع www.moudjahidine.dz بتاريخ جويلية 2010.

المخطط، حيث تم إنجاز من مجمل الاستثمارات المعتمدة في المجال الصناعي المقدرة بـ 2043 مليون فرنك سوى 12,9% إلى غاية 1961¹.

وبالرغم من أن الإدارة الفرنسية طرحت منذ سنة 1956 سياسة اقتصادية موجهة على ثلاث محاور هي السياسة الزراعية والسياسة الصناعية والسياسة النفطية لكن لم تؤد كل من السياستين الأوليتين إلى نتائج ملموسة. أما السياسة النفطية فقد نجحت على الصعيد الاقتصاد المحض ولم ينعكس هذا النجاح بالفائدة على المستوى الاجتماعي كونها موجهة للتصدير في الأسواق العالمية. ولم تؤدي السياسة الصناعية خاصة في ظل طبيعة النظام الاستعمار الاستغلالي والاستيطاني إلى تطوير فعلي للقطاع الصناعي. واكتفت بإنجاز ورشات بسيطة لإنتاج مواد استهلاكية كتعليب المنتجات الغذائية وبعض الصناعات الكيماوية كالصابون والزجاج وبعض الوحدات الاستخراجية والتكريرية. وهي عبارة عن فروع لشركات الأم بفرنسا بهدف تمكين الاستيطان في الجزائر، حيث استفادت هذه الشركات بامتيازات ضريبية وتسهيلات مالية بغية تشجيعها للاستثمار في الجزائر. وبصفة عامة تم تسجيل المؤشرات الاقتصادية²

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1954-1959 نسبة 7,3% سنويا وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع البلدان الإفريقية الأخرى آنذاك خلال الفترة نفسها.

- ركود الإنتاج الزراعي في أوائل الخمسينات وعرفت حركة التصنيع زيادة ما بين 6% - 7% سنويا. في الوقت التي سجلت فيه التجارة الخارجية كسادا إلا أن الوردات زادت بشكل كبير عقب إعلان الثورة الجزائرية نتيجة النفقات الحربية المتزايدة بحيث انتقلت من 255 مليار فرنك سنة 1954 إلى 383 مليار فرنك في سنة 1957. وقد عرف حجم الاستثمارات زيادة في الفترة 1959-1960 التي ترجع إلى بداية تنفيذ مخطط قسنطينة وبالأخص الزيادة مست قطاع النفط التي ساهمت في زيادة الصادرات بحيث وصلت إلى 8 ملايين فرنك سنة 1959.

وعموما فإن الفترة الاستعمارية تميزت من الناحية الاقتصادية بـ:

- تغير البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري بحيث عمل الاستعمار على تعميق التبعية وتفكك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وزيادة الفقر والجماعة والتشريد.

¹ (عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص 391).

² (إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الطبعة الثانية، ص 106-109).

- تخصيص نسبة هامة للمحروقات ضمن مجمل الاستثمارات الصناعية.
- ارتفاع نسبة الفقر وجمود التوظيف الموسمي في قطاع الزراعة مما أدى إلى نزوح ريفي كبير نحو المدن، ونتج عنه تدهور المعيشة خاصة لسكان الريف الذين يعانون من القمع العسكري المتزايد الذي مارسه الاستعمار أبان الثورة التحريرية. مما ازدادت حركة الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن والهجرة نحو فرنسا.
- ظهور الفوارق الاجتماعية بحيث سيطرت فئة قليلة من الملاك على الأراضي خاصة الخصبة منها.
- فتح منافذ جديدة للصناعة الاستعمارية بعد تبني المستعمر سياسة إحلال الواردات وخصصت استثمارات للصناعات التصديرية منها الصناعة الكيماوية والميكانيكية والصناعات الغذائية . وقد تركزت في المدن الكبرى الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة. وكانت موجه أساسا لتلبية احتياجات المعمرين واحتياجات الاقتصاد الفرنسي (المتروبول).

الفصل الثالث:

الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

إن الحديث عن التجربة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال يعني الحديث عن الاستراتيجية أو الأسلوب الذي اعتمده الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر على غرار بقية البلدان المستقلة، ورثت عن الاستعمار الفرنسي هيكلًا اقتصاديًا عديم القاعدة يركز على الزراعة واستغلال الموارد الأولية الموجه أساسًا للتصدير. ويتميز بالثنائية قطاع حديث مندمج في اقتصاد المعمر كالزراعات الموجهة للتصدير وبعض الورشات الصناعية البسيطة لإنتاج مواد استهلاكية كتعليب المنتجات الزراعية، وبعض الصناعات الكيماوية كالصابون والزجاج، وإنجاز بعض الوحدات الاستخراجية والتكرير خاصة بعد استكشاف البترول في الصحراء، إلى جانب بعض المحطات لتوليد الكهرباء والطرق والمباني، وقطاع تقليدي ذو إنتاجية متدنية موجه للاستهلاك المحلي.

ونتيجة لهذه الظروف قامت الجزائر بإتباع استراتيجيه محددة تتماشى وظروفها الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال إلى غاية انطلاق المخطط الخماسي الأول الذي شكل نقطة تحول في التصور التنموي فيما بعد. وستتطرق في هذا الاطار إلى المنطلقات الفلسفية والإيديولوجية والأسس النظرية لهذه الاستراتيجية.

المنطلقات الفلسفية والإيديولوجية للتنمية في الجزائر:

إن البعد الإيديولوجي الذي ارتكزت عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لم يكن وليد الاستقلال (سنة 1962)، وإنما تعود جذوره إلى أيام الثورة التحريرية حيث سطرت خطوطه العريضة في مؤتمر الصومام (أوت 1956). ثم أكدت عليه مختلف المواثيق والنصوص الرسمية ليصبح أكثر وضوحًا ودقة في مؤتمر طرابلس سنة 1962 الذي يعتبر منبع فلسفة التنمية في الجزائر.

ويعتبر برنامج طرابلس الذي أقره المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 أول وثيقة رسمية سطرت سياسة التنمية للجزائر بتحديد لها للأولويات الأساسية للأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمر¹ الصومام:

" ترتبط التنمية الحقيقية على المدى البعيد بإنشاء صناعات أساسية ضرورية لتلبية احتياجات الزراعة الحديثة، ولهذا الغرض فإن الجزائر تتوفر على إمكانات كبيرة لإنشاء صناعات بترولية وصناعة الحديد والصلب، وبالتالي يتعين على الحكومة أن تتكفل بتوفير وجمع كل الشروط الضرورية لإقامة صناعة ثقيلة"².

لقد حدد برنامج طرابلس الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية الواجب إتباعها في الجزائر، حيث أعطى الأولوية للصناعات القاعدية، صناعة الحديد والصلب، الصناعة البترولية، الصناعة الميكانيكية، الصناعة الالكترونية، بغية تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري الموروث عن الاستعمار وذلك بإقامة ترابط بين الصناعة والزراعة. ويصبو البرنامج لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على الدولة (القطاع العام كصانع أساسي لهذه التنمية، والملكية العامة لوسائل الإنتاج). وبالمقابل فإن برنامج طرابلس الذي أعطى الأولوية للمؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير لإقامة الصناعات الثقيلة، صناعة الحديد والصلب والصناعات البترولية والاستخراجية كون البرنامج الاقتصادي قائما آنذاك على التصنيع، أنه لم يول اهتماما بنفس الدرجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكرس هذا التوجه صراحة في قرارات ميثاق الجزائر (21 أبريل 1964) في أول مؤتمر لجهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، حيث تم رفض المنهج الرأسمالي بصراحة³. وقد جاء ميثاق الجزائر ليطور الأفكار الأساسية لبرنامج طرابلس والتي تتمثل في تدعيم دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية باعتماد سياسة التأميم والتسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية والأراضي الزراعية على حساب مؤسسات القطاع الخاص. وهكذا لم تول الدولة أي اهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفضها كأسلوب للتنمية الاقتصادية، فبمجرد تبني الاختيار الاشتراكي، همش نهائيا القطاع الخاص، وعظم دور الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق

¹ (وزارة المجاهدين، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محاضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.

²Hamid .M. Tammar, Stategie de développement independent, le cas de l'Algerie:un bilan, OPU, Alger 1983, p157.

³ Mohamed Elhocine Benissad, Economie du développement de l'Algerie 1962-1978, sous-développement et socialisme, OPU, Alger 1979, p19.

مؤسساتها العامة المتميزة بحجمها الكبير لتنشط في الصناعات التحويلية والقاعدية والاستخراجية. وهو النموذج الذي اعتمده مختلف البلدان التي انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية.

وبقي برنامج طرابلس المرجع الإيديولوجي لحكومة ما بعد جوان 1965 حيث بدأت المعالم الحقيقية للنموذج الاشتراكي منذ سنة 1966 وتجلت ذلك من خلال السياسة الاقتصادية المعتمدة ابتداء من أول مخطط تنموي جزائري 1967-1969، فتم الفصل النهائي فيما يتعلق بالنموذج التنموي بصورة صريحة في الميثاق الوطني لعام 1976¹، حيث أكد أن التنمية تهدف إلى بناء ودعم اقتصاد وطني مستقل متكامل، كما أشار إلى أن الأداة الأساسية لبلوغ هذه الأهداف هي التصنيع. ويؤكد الميثاق الوطني² على الدور القيادي للصناعات الأساسية في عملية التنمية عن طريق "...التمكن من بلوغ هذه الغايات يجب أن ترسي الثورة الصناعية أسس صناعة قاعدية قادرة على خلق صناعات جديدة يؤدي اتساعها إلى إحداث بدورها حركية كبيرة في تنمية الاقتصاد بصفة عامة وتنمية الصناعة بصفة خاصة"³. غير أن هذا التوجه وعكس البرامج السابقة لم يمنع من وجود صناعات خفيفة موازية للصناعات الكبيرة. فالتأكيد على أن الصناعات الأساسية هي محرك التنمية الشاملة لا يعني إهمال الصناعات الخفيفة والصناعات الاستهلاكية والقطاع الفلاحي. ومهما يكن تبقى المؤسسات الكبيرة هي المحرك الأساس القادر على تحقيق أهداف التنمية المخططة المعتمدة على التصنيع ولا مكانا بارزا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الاستراتيجية التنموية، إلى غاية مجيء الميثاق الوطني لعام 1986 الذي عمق النقاش حول السياسة التنموية المتبعة، وتعالق الأصوات بضرورة إعادة النظر في تسيير الحياة الاقتصادية بصفة عامة وترشيد التخطيط التنموي بصفة خاصة بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الدولية آنذاك. وقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة نص عليها الميثاق الوطني لعام 1986 في الجانب المتعلق بترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية كما جاء فيه "المستوى الذي بلغه النمو الاقتصادي ومقتضيات التكامل، تجعل الصناعة الصغيرة

¹ الميثاق الوطني 1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976، ص 229.

² نفس المرجع السابق، ص 120.

³ نفس المرجع السابق، ص 247.

والموسطة تستقطب المزيد من الاهتمام نظرا لمساهمتها المتعددة في الاقتصاد الوطني...¹ ووفقا للأهداف المسطرة ساهم القطاع الخاص في العديد من النشاطات والقطاعات الاقتصادية منها التهيئة العمرانية، البناء والأشغال، خلق مناصب شغل، تعبئة الادخار الوطني تكثيف النسيج الصناعي، تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية².

الأساس النظري للاستراتيجية التنموية:

انطلاقا من المواثيق السياسية التي عبرت عن البعد الإيديولوجي للتنمية وكل الدراسات الاقتصادية التي اهتمت باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تعتبر نظرية الصناعات المصنعة لـ " جرار ديستان دوبرنيس G. D. Debernis " أساسا نظريا لهذه الاستراتيجية³ - المأخوذة من نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو⁴ François Perroux - والتي تتمثل في بعث هيكل صناعي منسجم موجه للداخل يساعد على إدماج كل القطاعات الاقتصادية الواجب تنويعها شيئا فشيئا وتنميتها (الموارد المعدنية من الحديد والصلب والطاقة) مما يولد عنها آثارا للجذب الخلفي وإحداث آثار بخلق نسيج اقتصادي للجذب الأمامي. أو بعبارة أخرى هو منتج الصناعات الثقيلة من الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية والصناعات البتر وكيمياوية، والصناعات الالكترونية والصناعات الاستخراجية وقطاع مواد البناء... الخ لها تأثير تحريضي أو تصنيعي على محيطها الخارجي، وبالتالي فإن انتشار هذه الصناعات التي تتميز بكونها كبيرة الحجم وكثافة رأس المال والانتماء إلى قطاع إنتاج وسائل الإنتاج ستساعد على ظهور وانتشار صناعات مكاملة

¹ (الميثاق الوطني 1986، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مطبعة الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1986، ص 154.
² (الميثاق الوطني 1986، مرجع سابق، ص 153.

³) Hamid .M. Tammar, Strategie de developpement independent, Op.cit, p158.

⁴ (فرانسوا بيرو اقتصادي فرنسي (19 ديسمبر 1903 - 02 جوان 1987) صاحب نظرية أقطاب النمو التي تؤكد على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، ولكن يظهر في شكل مراكز أو أقطاب نمو . ويرى بيرو أن القيام بعملية التنمية عن طريق هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شأنها هزيمة المناخ الاقتصادي الملائم لانتشار كافة آثار هذه الأقطاب. وتفسر نظرية أقطاب النمو عملية التنمية بوجود وحدات اقتصادية تتمثل في صناعات قيادية في تلك الأماكن الاقتصادية أو الجغرافية تعمل على جذب العديد من الصناعات الأخرى مشكلة معها روابط أمامية وروابط خلفية تعمل على إيجاد بنية أساسية في المكان الجغرافي المتواجدة فيه ويجذب الأماكن الأخرى. (François Perroux, L' Economie du 20ème siècle, P.U.F, Paris, 1969, p234 + تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا 2003، ص 211).

لها. فسياسة التصنيع تقوم أساسا على اختيار التركيز على الصناعات الثقيلة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتنتج للتصدير¹.

ولم تكتف الجزائر بهذا بل تبنت إلى جانب نموذج الصناعات المصنعة كدعامة لاستراتيجية التنمية المتبعة، نموذج إحلال الواردات (إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات) كتدعيم للأهداف الاستراتيجية الخاصة بالعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاندماج الداخلي.

مسيرة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال (1962-1978).

إن الاختيارات التنموية خاصة منها الصناعية، التي تضمنتها كل المواثيق والبرامج الرسمية تجمع على ضرورة الاعتماد على التصنيع، وذلك بإنشاء صناعات مصنعة ذات تكنولوجيات متطورة تكون لها القدرة الكبيرة على إنشاء أو توليد صناعات أخرى جديدة، كسبيل لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتحقيق استقلال ذاتي.

ولتحليل مسيرة التجربة التنموية في الجزائر، سنتطرق إليها من خلال المخططات التنموية والسياسات التنموية منذ الثمانينات إلى غاية اليوم. وقد اعتمدنا في ذلك تقسيم التجربة التنموية وفق المراحل الآتية بناء على خصوصية ومميزات كل مرحلة :

مرحلة 1962-1966:

لقد ورثت الجزائر اقتصادا مهملًا بعد رحيل أغلب المعمرين مما نجم عنه تهريب رؤوس الأموال، وغلق أغلبية الوحدات الصناعية. فقد عرف الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلال مصاعب كبيرة حتمت على الدولة وضع كل الورشات الصناعية والمزارع تحت إشراف العمال الذين انتظموا في شكل تعاونيات للتسيير الذاتي². وقد تميزت هذه المرحلة بـ³:

- تأميم الأراضي الفلاحية التابعة للمعمرين المقدر بـ مليون هكتار، وصدور المرسوم المتعلق بنظام التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي سنة 1963.

¹ (إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص 136.

² (إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 119.

³ Ahmed Benbitour, l'expérience Algérienne de développement 1962-1991, leçons pour l'avenir, éditions ISGP, p10.

- إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات (سونطراك).
 - انتقال التسيير الذاتي إلى الشركات الوطنية في القطاعات الصناعية والخدمات سنة 1965.
- وقد قامت الجزائر بالعديد من الاستثمارات في الفترة 62 - 66 تقدر بـ 3930 مليون دج موزعة كما يأتي:
- * في القطاع الصناعي : بلغت حجم الاستثمارات في الصناعة والمحروقات 810 مليون دج ما يعادل نسبة 20,6 % من حجم الاستثمارات الإجمالية.
- * في القطاع الزراعي : بلغت حجم الاستثمارات 650 مليون دج ما يعادل نسبة 16,5 % من مجمل الاستثمارات.
- * في القطاعات الأخرى قدرت الاستثمارات بـ 2470 مليون دج بنسبة 62,9 %.¹
- ويرجع الانتعاش الذي بدأ يعرفه القطاع الصناعي ابتداء من سنة 1965 (حجم استثماري قدره 156,8 مليون دج سنة 1965 و 370,9 مليون دج سنة 1966، بعدما كان سنة 1964 سوى 131,6 مليون دج)² إلى سعي الحكومة آنذاك إلى إحياء بعض المشروعات الصناعية التي كانت مبرجة في مشروع قسنطينة، حيث تركزت الصناعة في ثلاثة مواقع أساسية من الوطن أرزيو في الغرب الجزائري، ومدينة عنابة وسكيكدة في الشرق الجزائري.³

وضعية المؤسسات الاقتصادية في الفترة 1962-1966:

تميزت هذه الفترة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لاسيما بعد رحيل المعمرين وتهدية رؤوس الأموال في سنة 1962، إذ أغلقت أغلبية الوحدات الصناعية ودمرت معظم الورشات. فمن مجموع 2500 وحدة صناعية تم غلق 850 وحدة، و 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة في قطاع البناء والمنشآت القاعدية⁴، مما اضطر العمال إلى التكفل بتسيير هذه الوحدات التي يشتغلون بها.

¹)Abdelouahab Rezig, Algérie, Brésil, Corée du sud, Op.cit, p90.

²)M.E.Benissad, Op.cit, p 44.

³ (إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 136.

⁴ (محمد براق، سمير ميموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر 14/13 أفريل 2008، سكيكدة.

وكانت أول التشريعات المنظمة لآليات إدارة النشاطات الاقتصادية المرسوم الصادر في 23 نوفمبر 1962، الذي استحدث لجان التسيير في كل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية، ثم ألحق بمرسوم التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم في مارس 1963.

وبإنشاء القطاع الصناعي المسير ذاتيا والذي يضم أهم الوحدات الصغيرة والحرفية 36% من الوحدات تشغل أقل من 10 عمال، و85% تشغل أقل من 50 عاملا وهي عبارة كما تشير كل الدراسات عن ورشات وليست مصانع¹. وقد واجه التسيير الذاتي للقطاع الصناعي العديد من المشاكل التمويلية ونقص الموارد البشرية المؤهلة والتمويل، وبالتالي أثبت محدوديته في تسيير القطاع الذي أصبح يدور بـ 20% من طاقته الإجمالية. ولذلك تم تحويل هذه الوحدات الصناعية تدريجيا إلى الشركات الوطنية بعد إنشاء القطاع العام سنة 1967.

ويقدر عدد الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسيرة ذاتيا في جانفي 1964 حسب الإحصائيات 345 وحدة بمجموع 9521 عاملا مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (09): يبين عدد الوحدات المسيرة ذاتيا في جانفي 1964

القطاع	عدد المؤسسات	عدد العمال	معدل عدد العمال في الوحدة الواحدة
مواد البناء والأشغال	114	2773	24
صناعة الخشب	37	758	20
الحديد والكهرباء	49	886	18
الصناعة الغذائية	85	2259	27
صناعة النسيج	08	529	66
صناعة المواد الكيماوية	17	1146	67
صناعة مختلفة	35	1172	33
المجموع	345	9523	28

المصدر: Ahmed Bouyacoub, la gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie, volume1, OPU, Alger, 1987, p46.

¹) Ahmed Bouyacoub, la gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie, volume1, OPU, Alger, 1987, p39.

وحسب الجدول رقم (09)، فإن معدل عدد العمال في الوحدة الواحدة يبين أن كل هذه الوحدات عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مسيرة ذاتيا تابعة للدولة طبعاً. إلى جانب بعض الوحدات التابعة للقطاع الخاص الذي تم تنظيمه ابتداء من سنة 1967. بموجب قانون الاستثمار الخاص الوطني الذي يعطي الاحتكار للدولة في جميع القطاعات الاقتصادية ويعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص قطاعاً ثانوياً مكملاً للقطاع العام. وأسندت مهمة منح المشاريع الاستثمارية للخواص إلى اللجنة الوطنية للاستثمارات، وقد ساهم القطاع الخاص آنذاك في تطوير بعض القطاعات خاصة القطاع الاستهلاكي الواسع الصناعات الغذائية والنسيج والمهاجر ومواد البناء... الخ.

الفصل الرابع:

الاقتصاد الجزائري في مرحلة المخططات.

مرحلة المخططات 1967-1978:

عرفت هذه المرحلة الانطلاقة الحقيقية لتنفيذ استراتيجية التنمية في الجزائر بالاعتماد على نموذج الصناعات المصنعة في إطار أسلوب التخطيط الشامل. حيث عرفت ثلاثة مخططات تنموية هي كما يأتي:

1- المخطط الثلاثي 1967-1969:

وهو مخطط يمتد لثلاث سنوات ويهدف إلى:

- توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.
 - الرفع من قدرات التراكم وذلك بتعبئة جميع الموارد والإمكانات المتاحة.
 - الانطلاق في بناء المركبات الضخمة القادرة على بعث صناعات ثقيلة مستقبلا.
- وقد تميزت هذه المرحلة بـ

- تأميم قطاع المناجم والبنوك سنة 1966.
 - تأميم قطاع توزيع المنتجات المختلفة للمحروقات، وتحضير عملية التأميم الشاملة لقطاع المحروقات التي تمت في سنة 1971.
- وقد تم في عام 1967 رصد مبلغ مالي يقدر بـ 4750 مليون دج للاستثمارات الصناعية وحدها منها 4213 مليون دج لقطاع الصناعات المصنعة، 855 مليون دج لقطاع المحروقات.¹
- وبلغت حجم الاستثمارات العمومية المنجزة خلال المخطط الثلاثي بمجموع 9170 مليون دج موزعة كما يلي:

- قطاع الزراعة: 1900 مليون دج.
- قطاع الصناعات والمحروقات: 4900 مليون دج.

¹) Abdelouahab Rezig, Op.cit, p91.

- القطاعات الأخرى: 2370 مليون دج¹.

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يعتبر المخطط الرباعي الأول مرحلة هامة في طريق تحقيق الأهداف التي سطرها الدولة. فقد واصل المخطط الرباعي الأول إنجاز الأهداف المسطرة في المخطط الثلاثي، وذلك بتطوير المؤسسات والصناعات من أجل إحداث تكامل اقتصادي بين مختلف الفروع الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين ماديا ومعنويا، وتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن. وفي هذا الإطار تم مضاعفة الاستثمارات بنسبة 45 % من حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي بمجموع 36300 مليون دج موزعة كما يلي:

- قطاع الزراعة: 4350 مليون دج.

- قطاع المحروقات والصناعة: 20800 مليون دج.

- القطاعات الأخرى: 11150 مليون دج.

وقد أعطى المخطط الرباعي الأول اهتماما كبيرا لتطوير الصناعات والمؤسسات الكبيرة وخاصة الثقيلة منها صناعة المحروقات وصناعة الحديد والصلب والميكانيك والإلكترونيك والكهرباء ومواد البناء، التي استحوذت على حصة الأسد من الاستثمارات الفعلية بنسبة 82 % من مجموع الاستثمارات الصناعية².

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

يعتبر هذا المخطط مرحلة مكملة للمخطط الرباعي الأول، وأسندت له مهمة استكمال ما تبقى من المشاريع المتأخرة، بالإضافة إلى إنجاز مشاريع جديدة حيث تم التركيز في هذا الصدد على الصناعات الخفيفة، والاستهلاكية، والصناعات التحويلية، وإعطاء دور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في بعض الفروع الاقتصادية (كالمواد الغذائية، وقطاع مواد البناء، والصناعات الاستهلاكية، والصناعات النسيجية، وصناعة الخشب، وصناعة الورق أو ما يعرف

¹ (القطاعات الأخرى: المنشآت القاعدية، التربية والتكوين، السكن، السياحة، النقل، القطاع الاجتماعي والإداري... الخ.

² (محمد بلقاسم حسن مهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص

بالصناعات الخفيفة) بهدف مساعدة المؤسسات الكبرى على تغطية الطلب المتزايد على هذه المنتجات من خلال تسجيل عمليات استثمارية في هذا المجال، لإنشاء مؤسسات إنجاز تابعة للدولة كمؤسسات وطنية، أو تابعة للمجموعات المحلية تخضع لإشراف الولاية أو البلدية، وهي بطبيعة الحال وحدات صناعية. بالإضافة إلى الاعتماد على المقاولات الخاصة وكذا المقاولات الأجنبية فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى¹. ورغم ذلك يبقى قطاع الصناعات الأساسية (القاعدية) هو المهيمن على حجم الاستثمارات بنسبة 88%.

وبلغ حجم الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني 121200 مليون دج موزعة كما يأتي:

- قطاع الزراعة: 8900 مليون دج.
- قطاع المحروقات والصناعة: 74100 مليون دج.
- القطاعات الأخرى: 38200 مليون دج.

4- مرحلة سنتا 1978-1979:

إن سنتي 1978 و 1979 لم تدرجا ضمن مخططات تنمية، ولكن هذا لا يعني أن الاستثمارات قد توقفت، بل عمدت الدولة إلى إنجاز وإتمام بعض المشاريع التي تأخرت خلال المخططين الرباعين، وكذا لتقييم مرحلة التخطيط والاستعداد لمواجهة كل النقائص المسجلة سابقا في المستقبل.

وتبقى الصناعات الأساسية تستحوذ دائما على الجزء الأكبر من الاستثمارات العمومية. إذ سخرت في الفترة 78-79 على سبيل المثال 92% من حجم الاستثمارات في القطاع الثانوي² للصناعات التابعة للصناعات الأساسية خاصة منها مركبات البتروكيماويات لأرزيو وسكيدو ومركب الحديد والصلب بعنابة³.

وعموما فإن استراتيجية التنمية خلال الفترة 1967-1980 تميزت بالتركيز على التصنيع، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات للصناعات الأساسية (الثقيلة) قطاع المحروقات

¹ نفس المرجع السابق، ص 268.

² (الصناعات الخفيفة والصغيرة والمتوسطة تعتبر قطاعا ثانويا للصناعات الثقيلة أي صناعات مكملة أو تابعة للصناعات الكبيرة.

³ Abdelouahab Rezig, Op.cit, p91.

والصناعات الميكانيكية والالكترونية، وصناعة الحديد والصلب، وهذا ما يؤكد التوجه الصناعي للسياسة الاستثمارية في إطار استراتيجية الصناعات المصنعة التي رأت فيها الجزائر النموذج التنموي المؤهل لإخراج الاقتصاد الجزائري من التخلف والاختلالات التي تسوده.

وعرفت نسب الاستثمار ارتفاعا منذ سنة 1970، وانتقلت في المعدل من 35 % إلى 46 % في سنتي 1978 و 1979. واستحوذت الصناعة بصفة عامة فيها على النسبة الكبرى (52 % من حجم الاستثمارات الإجمالية في الفترة 1970-1973، ونسبة 43,4 % في الفترة 1974-1977 ونسبة 62 % في سنتي 1978 و 1979). وداخل القطاع الثانوي (الصناعات الصغيرة والمتوسطة والخفيفة) تبقى الصناعات الأساسية تستحوذ كذلك على هذه الاستثمارات 88,7 % في المرحلة 1967-1969 ونسبة 86 % في الفترة 1970-1973 ونسبة 88 % في الفترة 1974-1977 ونسبة 78 % في الفترة 1978-1979.¹

دور المؤسسات الكبيرة في التنمية

من أجل تنفيذ سياسة التصنيع المسطرة في الاستراتيجية التنموية اعتمدت الجزائر سياسة على المستوى الكلي تتسم بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويتعلق الأمر خاصة بتمويل الاستثمارات وإنشاء الوحدات الاقتصادية الكبرى، واحتكار التجارة الخارجية، وفرض أسعار إدارية وإبقاء معدلات الفائدة منعدمة. ورأت أن المؤسسات ذات الأحجام الكبيرة هي المؤهلة لتحقيق الأهداف المبتغاة لاسيما منها امتصاص البطالة واكتساب التكنولوجيا عن طريق استيرادها لتكنولوجيا متطورة ومتكاملة انطلاقا من اللجوء إلى صيغة (المفتاح في اليد) لإنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية.

وسجل الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة تطورا هاما لعب القطاع العام فيه دورا أساسيا وساهم في الناتج الداخلي الخام بشكل كبير حيث ارتفعت نسبة المساهمة من 34,07 % في سنة 1967 إلى 65,42 % في سنة 1978. كما سجلت في الفترة أحسن النتائج الاقتصادية:

- نمو سريع للناتج الحقيقي بـ 7 % سنويا في المعدل.

- نمو معدل الاستهلاك بـ 4,5 % سنويا.

¹) Abdelouahab Rezig, Op.cit, p92.

- انخفاض معدل البطالة من 32,7 % في سنة 1966 إلى 22,3 % في سنة 1977.¹
وقد أدت سياسة الاعتماد على القطاع العام إلى تزايد المؤسسات العمومية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المؤسسات العمومية بلغ حوالي 2800 مؤسسة مع نهاية السبعينيات منها 1500 مؤسسة عمومية محلية. ويشمل القطاع العمومي الصناعي وحده 1165 وحدة إنتاجية مقسمة على 482 وحدة إنتاج للاستغلال، 487 وحدة توزيع، 178 وحدة إنجاز، 18 وحدة للتكوين.²

إن سياسة التصنيع التي شرع فيها منذ بداية التخطيط جسدها تلك الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، التي بلغت 373,5 مليار دج في الفترة 1967-1980 موزعة كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (10): نسبة الاستثمارات الصناعية من حجم الاستثمارات الإجمالية حسب المخططات التنموية

الفترة	حصة الصناعة من الاستثمارات الإجمالية
المخطط الثلاثي 1967-1969	53,6%
المخطط الرباعي الأول 1970-1973	57,3%
المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	61,2%
سنتا 1978-1979	62%
المخطط الخماسي الأول 1980-1984	34,8%
المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	23%

المصدر: محمد بلقاسم حسن مملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ص128.

يتضح من الجدول رقم (10) أن اتجاه الاستثمارات كان تصاعديا وقويا نحو التصنيع الذي يعتمد إنجازها على المؤسسات الكبيرة، ثم انخفض في بداية المخطط الخماسي الأول بسبب تغير التصور التنموي الجديد وتوجيه الاستثمارات الصناعية إلى قطاعات أخرى صناعية لوحظ في هياكلها اختناق واختلال، وستعرض إليها لاحقا.

¹) Ahmed Benbitour, Op.cit, p13.

²) nacer-eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en algerie, , objectifs, modalités et enjeux opu 2005, p 28.

أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فتعد مجرد قطاع ثانوي، قد تعرضت إلى التهميش ابتداء من المخطط الرباعي الثاني حيث انخفضت مساهمتها في الاستثمارات من 45% في سنة 1967 إلى 5% في سنة 1978. وانطلاقاً من نظرة السلطات إلى هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة يتعين علينا التفريق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

دور القطاع الخاص في التنمية (المؤسسات الخاصة):

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدت على الصناعات الثقيلة كمحرك للتنمية جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً ثانوياً (قطاعاً تابعاً ومكملاً للصناعات الكبيرة)، لم يحض بالاهتمام إلا مع نهاية السبعينيات، وبالتالي فإن القطاع الخاص قد همش في استراتيجية التنمية ووجه فقط نحو قطاع النسيج والصناعات الصغيرة الغذائية¹. أضف إلى ذلك أن هذه السياسة الاقتصادية اعتمدت فقط على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ إستراتيجية التنمية المختارة في مختلف الموائيق والبرامج الرسمية، وهو ما أدى إلى تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي بشكل متسارع.

إن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات² انخفضت من 45% في سنة 1967 إلى 5,04% في سنة 1978. مع العلم أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج كانت أعلى من مساهمة المؤسسات العمومية إلى غاية 1973 أين حدث تراجع لصالح هذه الأخيرة بسبب تأثير ارتفاع مداخيل المحروقات.

وساهم كل من مؤسسات القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام كما يلي:

جدول رقم (06): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليون دج

القطاع / السنة	1960	1973	1978
مؤسسات القطاع العام	5.872	15.655	52.998
مؤسسات القطاع الخاص	12.602	14.877	36.500

¹ (نفس المرجع السابق، ص 23.

² Ahmed Benbitour, Op.cit, p14.

وقد كانت مساهمة القطاع الخاص في الصناعة متميزة إذ بلغت نسبة المساهمة في الإنتاج الصناعي في سنة 1975 على سبيل المثال في الفروع الصناعية الأكثر مردودية على المدى القصير. فحسب إحصائيات الأمانة العامة للتخطيط فإن مساهمة القطاع تفوق أكثر من 37,1% من مجموع الإنتاج، والباقي مساهمة القطاع العام¹ كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (07): مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي عام 1975 (كنسبة مئوية)

الفروع الصناعية	% الخاص	% القطاع العام
المحروقات	24,1	75,9
الصناعات الكيماوية	74,4	25,6
المناجم والمحاجر	8	92
الصناعات الحديدية والميكانيكية	20	80
مواد البناء	24	76
الصناعات الغذائية	29,1	70,9
النسيج والجلود	66,9	33,1
الخشب والورق وصناعات أخرى	50,9	49,1
البناء والأشغال العمومية	41	59
نسبة إجمالي الفروع الصناعية	37,1	62,9

المصدر: Mohamed Elhocine Benissad, Economie du développement de l'Algerie 1962-1978, sous-développement et socialisme, OPU, Alger 1979, p 118.

إذ نلاحظ من الجدول رقم (07) أن القطاع الخاص استثمر أكبر نسبة في الصناعات الكيماوية بنسبة 74,4%، وبنسبة 66,9% في قطاع النسيج والجلود حيث ساهم في صناعة الأحذية لوحدها بنسبة 75%، وهذا بسبب غياب استثمار مؤسسات القطاع العام في هذين الفرعين. وتظهر مساهمة القطاع الخاص بشكل معتبر من خلال النسب المئوية الآتية في بعض النشاطات مقارنة مع نسبة مساهمة القطاع العام لسنة 1974 حسب ما يبينه الجدول الآتي:

¹) M.E.Benissad, Op.cit, p118.

جدول رقم (08) : حصة القطاع العام والخاص في بعض النشاطات الاقتصادية في الجزائر سنة 1974

النشاط / القطاع	العام %	الخاص %	مجموع %
الصناعة	65,4	34,6	100
المحروقات	81,7	18,3	100
البناء والأشغال العمومية	48,7	51,3	100
النقل والمواصلات	83,9	16,1	100
التجارة	9,9	90,1	100
الخدمات	12,9	87,1	100
المجموع	58,5	41,5	100

المصدر: أحمد هني، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص، منشورات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990، ص 466.

يعكس الجدول رقم (08) مساهمة القطاع الخاص بنسبة 41,5% في مجمل النشاطات، وتتركز في نشاط الخدمات، وفي البناء والأشغال العمومية، لكون النشاطات الأخرى استحوذ عليها القطاع العام وفقا للتوجه التنموي التي تبنته الجزائر آنذاك.

وتظهر مساهمة القطاع الخاص في هذه الفترة من حيث النشاطات الاقتصادية كما يبينه لنا

الجدول الآتي:

جدول رقم (11): المشاريع المرخصة للقطاع الخاص في الفترة 1967-1978

القطاع /	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	المجموع
السنة	14	90	128	41	10	5	4	9	11	3	/	3	318
النسيج	10	26	32	27	7	5	9	3	5	4	4	3	135
الحديد والكهرباء	7	18	16	2	6	1	/	/	/	/	/	1	51
البلاستيك	7	28	10	8	9	4	3	5	4	4	1	5	96
المواد الغذائية	2	6	8	6	/	/	/	/	1	1	6	/	28
الجلود	5	4	8	6	1	1	1	/	/	/	/	/	22
الورق	1	2	8	3	/	/	/	/	/	/	/	3	17
الخشب	/	2	14	8	/	4	/	/	/	/	/	6	33
مواد البناء	10	14	23	7	2	4	4	3	5	/	2	/	77
مواد كيميائية	/	1	3	/	/	3	/	3	/	/	/	/	10
سياحة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2
مقاولات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
بناء (محاجر)	10	29	21	15	8	2	2	3	5	3	/	2	100
قطاعات أخرى	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	8	17	889
عدد المشاريع	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	6	18	940
مبلغ الاستثمار مليون دج													

المصدر: Hamid M. Tammar, Op.cit, p50.

من خلال تحليل أرقام الجدول رقم (11) يتبين لنا تراجع استثمار القطاع الخاص ابتداء من سنة 1971. على الرغم من التطور الذي عرفه القطاع في سنوات 1967-1968-1969. بمجموع 565 مشروعا تم الترخيص له، انخفضت وتيرة الترخيص للمشاريع بشكل محسوس إلى 43 مشروعا معتمدا سنة 1971، و مشروعين (02) في سنة 1978. ويرجع ذلك إلى انعكاسات مختلف القرارات والقوانين التي عززت من دور الدولة في مراقبة الاقتصاد الوطني أكثر ومنها قرارات

التأميم، واحتكار الدولة للاستيراد وقانون المالية لسنة 1971 الذي وضع حدا للمساعدات المقدمة للمستثمرين الخواص، وإنشاء مؤسسات دولة على مستوى تجارة الجملة.

إن عدد المشاريع المرخصة والمقدرة بـ 889 مؤسسة لا يعبر عن العدد الحقيقي للمؤسسات الخاصة في الجزائر في هذه الفترة، بل يعبر فقط عن عدد المؤسسات التي تم اعتمادها وفق قانون الاستثمارات لعام 1966 (المرسوم رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966) والتي استفادت من الامتيازات التي منحها إياها هذا القانون للمساهمة في التنمية إلى جانب مؤسسات القطاع العام لتغطية الاحتياجات في بعض المجالات الاقتصادية.

والواقع فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، ورغم كل الصعوبات الإيديولوجية والبيروقراطية التي أعاقت تطور هذه المؤسسات، فإن الإحصائيات أشارت في سنة 1982¹ أنه توجد أكثر من 5000 مؤسسة خاصة صناعية و7000 مؤسسة بناء وأشغال عمومية بمجموع 12000 مؤسسة. وقد يكون هذا العدد من المؤسسات أنشئ وتطور خارج قانون 1966 وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى تطبيق هذا القانون وعن دور اللجان الوطنية واللجان الجهوية في هذا المجال.

السياسة التنموية خلال الثمانينيات:

إذا كانت فترة الستينيات والسبعينيات قد تميزت بتدخل واسع للدولة في النشاط الاقتصادي، بسبب ضعف أو غياب أو تهميش القطاع الخاص فإنه في مطلع الثمانينيات أعيد النظر في دور الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية، أمام وطأة المشاكل المتراكمة لتلك الفترة كغياب قواعد التسيير العقلاني للمؤسسات وغياب الرقابة والعجز الملاحظ في التخطيط، والعجز الحاد في الميزانية... الخ.

فالمرحلة عموما تميزت بالتكلفة المرتفعة وضعف الفعالية الاقتصادية مما تولد عنه الكثير من التبذير والهدر للموارد الاقتصادية، وساد آنذاك نقاش واسع تمحور حول المركزية أو اللامركزية

¹) Naçer-eddine Sadi, Op.cit, p 30.

،والخطة أو السوق فصل في النهاية بضرورة انتهاج سياسة انفتاحية بالتحول عن الاختيارات السابقة (النمط الاشتراكي) وتبني نوع من الليبرالية الاقتصادية¹. وكان من بين الأهداف الأساسية للتنمية في هذه المرحلة:

- إعادة توجيه الاستثمارات العمومية.
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني عن طريق: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المالية (تطهير الوضعية المالية).
- كسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- الاهتمام بتلبية الطلب المحلي خاصة من السلع الاستهلاكية (محاربة الندرة).
- الشروع في تخفيض المديونية الخارجية خاصة مع ارتفاع أسعار البترول في بداية الثمانينيات.

وقد تم إدراج كل هذه الأهداف في مخططات تنمية، المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني.

1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

- تبنى المخطط الخماسي 1980-1984 توزيع الاستثمارات على أولويات اجتماعية تستجيب لثلاثة أهداف هي²:
- التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات خاصة تنمية القطاع الزراعي وقطاع البنية الاقتصادية والاجتماعية.
 - إشباع حاجيات المواطنين الاستهلاكية.
 - التهيئة الإقليمية.

وقد خصص المخطط الخماسي 56% إلى إعادة التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو الزراعة والري والهياكل الاقتصادية والاجتماعية،

¹ (التوجهات الجديدة منبثقة عن قرارات المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد في جانفي 1979، وقرارات المؤتمر الاستثنائي

لنفس الحزب في جوان 1980.

² (محمد بلقاسم حسن مبلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 26،

لا سيما منها الصناعات الخفيفة (الصغيرة والمتوسطة) التي لم تحض باهتمام كبير في المخططات التنموية السابقة، وذلك بإدماج القطاع الخاص في العملية التنموية، وفسح المجال أمامه للاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث أعيد له الاعتبار في إطار قانون الاستثمار لعام 1982 بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال :

- إعادة توجيه الاستثمارات نحو الفلاحة والري والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.
 - تقليص الحصة النسبية للاستثمار الصناعي في الاستثمار الإجمالي.
 - توجيه أكثر الاستثمارات العمومية نحو الصناعات الخفيفة على حساب الصناعة الثقيلة.
 - إعادة توزيع الاستثمارات فيما بين المناطق.
- وقد أعطت هذه السياسة النتائج الآتية:

تراجع حصة الاستثمارات الموجهة للصناعة من 56 % في سنة 1980 إلى 24 % في سنة 1984 لصالح المنشآت والهيكل الاقتصادية (الصناعات الخفيفة)، التي ارتفعت بها الاستثمارات من 7 % في عام 1980 إلى 15 % في عام 1984¹. والمنشآت الاجتماعية ارتفعت من 19 % في سنة 1980 إلى 31 % في سنة 1984. في حين بقيت الزراعة مستقرة في حدود 3 إلى 4 % في نفس مستوى قطاع البناء والتهيئة العمرانية.

2 - المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

تزامن المخطط الخماسي 1985-1989 مع ظروف اقتصادية عالمية أكثر صعوبة² انعكست على الجزائر مثل بقية البلدان الأخرى جراء انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية نتج عنه انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. وسجلت إيرادات المحروقات انخفاضا بـ 39 % في سنة 1986 و 31 % في سنة 1987، و 42 % في سنة 1988 بالمقارنة مع سنة 1985. ولهذا قررت الجزائر خلال المخطط الخماسي الثاني تدعيم الاختيارات الصناعية الأساسية بحيث تبقى منسجمة مع الموارد الوطنية المتاحة.

وقد تم ربط الأهداف التنموية بالوضع القائم أهمها³:

¹) Abdelouahab Rezig, Op.cit, p100.

²) محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص137.

³) التقرير العام للمخطط الخماسي 1985-1989، وزارة التخطيط، الجزائر، جانفي 1985، ص133.

- إتمام إنجاز المشاريع المسجلة خلال المخطط الخماسي والتي كان من المقرر أن تنتهي في

سنة 1984.

- تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع تفعيل أكثر مشاركة القطاع الخاص فيها.

- تدعيم القطاعات ذات الأولوية وتحسين مستوى معيشة وحاجيات المواطنين.

- تنمية الصناعات التحويلية المرتبطة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك.

وقد سلكت الجزائر من أجل تحقيق هذه الأهداف سياسة صارمة قابلة للتكيف مع الموارد المالية

المتناقصة كما يأتي:

- تخفيض قيمة الواردات الذي كان بقيمة 10 مليار دولار عام 1980 إلى 7.9 مليار دولار

سنة 1986، و7 مليار دولار في سنة 1987 للوصول إلى 6.8 مليار دولار سنة 1988.

- مس تخفيض حجم الواردات خاصة المعدات ووسائل التجهيز والمواد الأولية والمواد نصف

مصنعة.

- انخفاض معدلات الاستثمار ومعدل الناتج الداخلي الخام (-1,4 في عام 1989 و-2,7 في

سنة 1988).

- ارتفاع معدل البطالة من 17% عام 1987 إلى 23% عام 1988 و 24,5% عام 1989)

أي 1,3 مليون بطال).

وعلى إثر هذه النتائج السلبية شرعت الجزائر في إصلاحات شاملة طالت مختلف القطاعات

بالاعتماد على ما يأتي:

* مراجعة أساليب التخطيط نحو اللامركزية.

* حوصصة كاملة للفلاحة.

* إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

* إعادة تنظيم التجارة الداخلية.

* إصلاح النظام البنكي والنقدي.

* إصلاح المنظومة التشريعية للاستثمار الخاص والتشريعات المنظمة لعلاقات العمل.

* إعادة تنظيم مؤسسات القطاع العام (استقلالية المؤسسات).

* الاهتمام بتلبية الطلب المحلي خاصة من السلع الاستهلاكية (محاربة الندرة).

وضعية المؤسسات الاقتصادية في الفترة 1982-1988:

بعد الفترة التقييمية للمخططات التنموية التي قدرت بسنتين 1978-1979 خرجت الدولة بتوجهات اقتصادية جديدة تبتها مع بداية الثمانينيات، تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في الوضع الاقتصادي القائم وفق أهداف اقتصادية سطرت في إطار المخطط الخماسي الأول والثاني. فالحركة الصناعية التي شهدتها الجزائر أسفرت على الرغم من كل الاختلالات المسجلة على تكوين طاقات إنتاجية وبناء قاعدة صناعية طبعاً كانت تكلفتها عالية، حتم على السلطات مع أزمة انخفاض أسعار البترول والارتفاع المتزايد وغير المنتظم لأسعار التناج والاستهلاك والندرة المسجلة في المواد الواسعة الاستهلاك، إلى إعادة النظر في التصور للسياسة الاقتصادية الذي بدأ يتجه نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح يعتمد على المبادرات الفردية والمحلية، بحيث تصبح فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب ومحرك للتنمية بديلاً للمؤسسات الكبيرة والضخمة.

هذا التصور تم تجسيده في المخطط الخماسي 1980-1984 " تشجيع الاستثمارات الصناعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق المتخلفة غير قناتين هي الجماعات المحلية وتمثل قطاع الدولة والقطاع الخاص، وتضمن مجالات الاستثمار الجماعات المحلية في مواد البناء والتغليف والتحويل البلاستيكي والتفصيل والخياطة والتركيب، والاستثمار الخاص في الصناعات المعدنية والكهربائية والميكانيكية العامة... وغيرها، أو بالتعاقد الباطن مع قطاع الدولة من أجل التمويل بقطع الغيار والأدوات الصغيرة الضرورية لنشاط الوحدات الكبيرة التابعة لقطاع الدولة"¹. ويهدف المخطط الخماسي الأول من خلال توسيع نطاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بناء نسيج اقتصادي متكامل من خلال الصناعات التكاملية (الحديد والصلب، الكهرباء، الخشب، الورق، مواد البناء... وغيرها).
- إقامة صناعات تتعلق بإشباع الحاجيات الاستهلاكية للمواطنين (المواد الغذائية، النسيج، الجلود، الملابس... الخ).
- صناعات محلية لتحقيق التهيئة الإقليمية أو ما يعرف بالتوازن الجهوي.

¹ (محمد بلقاسم حسن ملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 31.

جدول رقم (12) : حجم البرنامج الاستثماري الصناعي

الفترة	إجمالي الاستثمارات الصناعية	استثمارات الصناعة المحلية	نسبة الاستثمارات المحلية إلى الإجمالية
المخطط الخماسي الأول 80-84 *	155,4 مليار دج	3,1 مليار دج	2%
المخطط الخماسي الثاني 85-89 **	174,2 مليار دج	5,5 مليار دج	3,2%

المصدر: تم إعداده من: * محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ص 92.

** المخطط الخماسي الثاني، التقرير العام، وزارة التخطيط، الجزائر، جانفي 1985، ص 142.

خصصت البرامج الاستثمارية في المخططين الخماسيين الأول والثاني للصناعات المحلية وفقا للأهداف العامة المسطرة لإقامة صناعات جديدة بالمناطق الداخلية " تدعيم كل بلدية بمصنع واحد على الأقل كهدف"¹، وكذا لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في النشاطات الصناعية في المناطق المحرومة.

إن الاهتمام الذي أعطاه المخطط الخماسي الأول والثاني للجماعات المحلية في التنمية الصناعية باندماجه أكثر في النشاط الاقتصادي وعملية التصنيع في إطار التوازن الجهوي والجغرافي، وكذا الاهتمام بالقطاع الخاص بإدماجه أكثر وفسح المجال له للاستثمار في مختلف النشاطات خاصة في الفروع الصناعية التي كانت في السبعينيات حكرًا على المؤسسات العمومية، كل هذه العوامل تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها. فالسياسة الصناعية في هذه المرحلة جاءت مدعومة للصناعات الصغيرة والمتوسطة عكس السياسة التي عرفتتها مرحلة السبعينيات التي ركزت في مخططاتها على الصناعات الكبيرة والمؤسسات الضخمة.

وتتعلق العمليات الاستثمارية بالفروع الآتية:

- أنشطة المقاولات الباطنية بالنسبة للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية
- صناعة قطاع الغيار.
- صناعة الأدوات والمعدات الطبية.
- صناعة الألبسة والأحذية.

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 160.

- تحويل البلاستيك.

1- على مستوى مؤسسات القطاع العام:

إن التصور الجديد لمخططي التنمية في الثمانينيات يتركز على الاهتمام بكيفية الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وتحسين أداء الجهاز الإنتاجي والتقليل من المركزية للأجهزة والهياكل والكفاءات. وفي هذا السياق كان هدف المخطط الخماسي الأول بعد عملية التقويم في عامي 1978 و1979 للمسيرة التنموية ضرورة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني تطبيق لقرارات المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني وقرارات اللجنة المركزية في دورتها الثانية والثالثة العاديتين ودورها الاستثنائية له وذلك بـ"

- إعادة هيكلة المؤسسات التابعة لقطاع الدولة.

- تحسين مستوى تسيير الوحدات الاقتصادية وتحسين طاقتها الإنتاجية المتاحة.

1-1 إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

إن هيكلة المؤسسات العمومية تمت في إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد المعاينة التي تمت في نهاية 1979 حيث صدر مرسوم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980¹ الخاص بإعادة الهيكلة الذي يحدد أهداف الهيكلة في ثلاث:

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد الوطني وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية.

- تدعيم فعاليات المؤسسات العمومية عن طريق إقامة علاقات تكاملية سواء بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد أو التابعة لقطاعات متعددة.

- توزيع الأنشطة الاقتصادية بما يضمن التوازن الجهوي والجغرافي.

وقد اعتمدت إعادة الهيكلة على مبدأين هما:

* احترام التخصص في النشاط الاقتصادي وذلك بالفصل بين عملية الإنتاج، والتسويق، والإنجاز والدراسة.

¹ (الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 07 أكتوبر 1980).

* توزيع المؤسسات الهيكلية عبر الولايات توزيعا لا يبعدها عن مراكز نشاطها الرئيس وينسجم مع سياسة التوازن الجهوي.

1-1-1 إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية:

تهدف إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات إلى إعادة تنظيم المؤسسات العمومية مع متطلبات المرحلة، من خلال إعادة النظر في تركز الهياكل والمقرات ومراجعة مركز قرار التسيير، وحجم المؤسسات. وفي هذا الإطار تم تفكيك المؤسسات الوطنية¹ بغية التحكم أكثر في تسييرها وتحسين مردوديتها المالية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم متخصصة منها مؤسسات إنتاجية ومؤسسات التوزيع والتسويق ومؤسسات للإنجاز والدراسة. كما تم تحويل مقراتها الاجتماعية من الجزائر العاصمة إلى الولايات والمدن الداخلية. وقد أسفرت هذه العملية على زيادة عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية عام 1980 إلى 460 مؤسسة عام 1984، كما ارتفع عدد المؤسسات المحلية إلى 1583 منها 504 مؤسسة ولائية و 1079 مؤسسة محلية بلدية. وتولد أكبر عدد من المؤسسات الجديدة عن قطاعات البناء والصناعة بعد تجزئتها كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (13) يبين هيكلة القطاع العمومي في ماي 1983

القطاعات / العدد	عدد المؤسسات قبل الهيكلة العضوية	عدد المؤسسات بعد الهيكلة العضوية
الزراعة	07	23
الصناعة/ المناجم/ الطاقة	17	126
التكوين/ الثقافة/ السياحة	08	45
أشغال عمومية/ الري/ السكن	12	101
الصحة	01	04
التجارة	07	28
البريد والمواصلات	01	02
المالية	08	12
النقل	09	34
المجموع	70	375

nacer-eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, p 33.

المصدر:

¹) Hocine benissad, La reforme économique en Algérie, (ou l'indicible ajustement structurel), 2é édition, OPU, Alger 1991, p32.

وبتجزئة هذه الوحدات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة حسب وظائف أو نشاط كل مؤسسة، وباعتماد اللامركزية في تعيين مقرات إنشاء هذه الوحدات التي اعتمد بشأنها التوازن في التوزيع عبر التراب الوطني، كان بداية الاهتمام الجاد والاعتراف بدور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

1-1-2 إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

إن القطاع الإنتاجي في المؤسسات يعاني عجزا ماليا كبيرا تسبب في اختلالها الاقتصادي، مما جعل إعادة الهيكلة العضوية غير كافية، ولذا صاحب عملية إعادة الهيكلة العضوية بهيكلة مالية لهذه المؤسسات حيث بلغت التكاليف المالية المرافقة 26,1 مليار دج¹، بغية تصحيح الوضعية المالية للمؤسسات الوطنية، وتهدف إعادة الهيكلة المالية إلى التطهير المالي لهذه المؤسسات أي تصفية الوضعية المالية وذلك بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات للسماح لها بإعادة الانطلاق دون ديون سابقة، والرفع من قدراتها الإنتاجية وتدعيم استقلاليتها المالية في المستقبل.

وعموما فقد تميزت مرحلة 1982-1988 بانخفاض إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 1986، وكان لها الأثر البارز في الاقتصاد الوطني عامة والاستثمارات التي يديرها القطاع العام التي كانت تمول من خزانة الدولة خاصة. وأصبحت مظاهر الضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا خصوصا وأنه يعتمد كليا على عوائد صادرات المحروقات التي انخفضت من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 7 مليار دولار أمريكي سنة 1986، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1988.

وبالمقابل لم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى الطموحات التي سطرت لها على الرغم من الاهتمام النسبي التي حظيت به والمكانة التي أعطيت لها في أهداف وتوجهات السياسة الاقتصادية الجديدة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:
- لاتزال سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية.

¹) nacer-eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, Op.cit ,p 33.

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من أجل الحصول على حاجاتها التموينية المستوردة.
- لانزال أسعار المواد تحدد إداريا، لا تأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية للإنتاج بهدف تمكين المتعاملين اقتناء التجهيزات (أي الأسعار لم تكن تحدد على أساس اقتصادي) الشيء الذي لم يشجع القطاع الخاص للاستثمار بشكل قوي.

2- على مستوى القطاع الخاص:

- استفادت مؤسسات القطاع الخاص بعدة امتيازات بموجب القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (قانون رقم 82-11 مؤرخ في 21 أوت 1982)¹ منها:
- الاستفادة وإن كانت محدودة من الرخص العامة للاستيراد، وكذا نظام الاستيراد بدون دفع² للاستثمار المرخص فقط.
- ورغم ذلك فإن هذا القانون يقي على بعض القيود والعراقيل التي كانت عائقا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر³ منها:
- الإجراءات المعقدة المطلوبة للحصول على رخص الاستثمار (الاعتماد أصبح إجباريا لكل استثمار).
- التمويل البنكي المحدد بـ 30% من مبلغ الاستثمار المعتمد فقط.
- تحديد سقف الاستثمارات بـ 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) أو شركة مساهمة (SPA) و 10 مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن.
- منع الجمع أكثر من نشاط اقتصادي لدى مستثمر واحد (أي يمنع على كل مستثمر أن يكون مالكا لأكثر من نشاط).

¹ (الجريدة الرسمية رقم 34، سنة 1982.

² Autorisations globales d'importations, Systeme des importations sans paiements

³ Rapport : pour une politique développement de la PME en Algérie, Conseil national économique et social, juin, 2002.

كما تدعم هذا القانون بإجراءات تنظيمية أخرى منها استحداث الديوان الوطني للتوجيه والمتابعة وتنسيق الاستثمار الخاص (OSCIP) تابع لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية يقوم بالمهام الآتية:

- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو النشاطات والمناطق القادرة على توفير حاجات التنمية، وتساهم في ضمان التكامل وتدعيم القطاع العمومي.

- ضمان اندماج أحسن للاستثمار الخاص مع مسار التخطيط العام.

هذه الإجراءات سمحت ابتداء من سنة 1983 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالاستثمار في قطاعات كانت مهمشة، وغاب عنها القطاع العام بصفة شبه كلية الصناعات التحويلية والحديد والصناعات الصغيرة الميكانيكية والكهربائية كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (14): بعض المشاريع المرخصة حسب الفروع الاقتصادية

السنة/ الفرع	الصناعات الغذائية	النسيج	مواد البناء	الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك	المجموع
1982	%21	%19	%27	%3	104
1983	%29	%14	%13	%12	376
1984	%15	%10	%12	%12	624

المصدر: Rapport ,Conseil national économique et social, juin, 2002.

الفصل الخامس:

سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

(إعادة تنظيم و تأهيل و استقلالية المؤسسات).

السياسة التنموية خلال التسعينيات:

أظهرت عملية تقييم سياسة التنمية الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال حتى نهاية عقد الثمانينات تناقضات ونقائص كبيرة في الاقتصاد الوطني، وبينت عدم نجاعة السياسة المتبعة مما أدى إلى اختلال التوازنات المالية، لا سيما وأن الجزائر تعتمد على مورد واحد وهو الإيرادات المتأتية من المحروقات، التي عرفت انخفاضا كبيرا جراء انخفاض سعر البترول ابتداء من سنة 1986.

وقد انتهجت الجزائر في بداية التسعينيات استراتيجية تنمية تختلف تماما عن الاستراتيجية التي كانت تتبعها من قبل، عكست التحول الجذري في تحديد الأولويات ويظهر ذلك من خلال الإصلاحات الشاملة في كل الميادين ومختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، ووضعت بذلك حدا للنموذج الاشتراكي الذي كان سائدا، وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية ليفسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص.

ولجأت الجزائر لتمويل هذه الأهداف الجديدة أمام نقص الإمكانيات المالية الذاتية إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية وأبرمت اتفاقات مع صندوق النقد الدولي.

هذا التحول الجذري جسده تلك الترسانة من القوانين والتشريعات التي تصب في مجملها في تدعيم حرية الاستثمار والتجارة، وتشجع المبادرات الفردية في جميع الميادين الاقتصادية، ومنها قانون النقد والقرض عام 1990، وقانون تنظيم علاقات العمل 1990، وقوانين استقلالية المؤسسات، وقانون الاستثمارات 1993 وقانون الخوصصة 1995، وقانون التجارة 1996. طبعا هذا التوجه الجديد ساهم في تحول نظرة السلطات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بدورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وضعية المؤسسات الاقتصادية في الفترة 1988-2008

لم تنجح إعادة الهيكلة في تحسين مردودية المؤسسات العمومية، إذ كانت عبارة عن مرحلة أولية لتحضير شروط الدخول إلى اقتصاد السوق، ولذا عرفت المؤسسات العمومية تنظيما جديدا ابتداء من سنة 1988 كجيل ثاني من الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر تكميلا لسياستها الاقتصادية الانفتاحية التي تبنتها في بداية الثمانينيات.

وتهدف الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسة العمومية بصفة خاصة (المؤسسة العمومية الوطنية والمؤسسة العمومية المحلية) إلى دعم استقلالها المالي واستقلاليتها في التسيير، وتحسين فعاليتها وأدائها الإنتاجي. فبمقتضى القانون رقم 88-1 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية¹، أصبحت المؤسسة المحلية على غرار المؤسسات الوطنية بمثابة كيان اقتصادي مستقل من حيث التسيير، يخضع للقواعد التجارية (القانون التجاري) " تمارس الدولة والجماعات المحلية المساهمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية حقها على الملكية بواسطة صناديق المساهمة² التي تسند إليها حافطة الأسهم... " ³. وعليه أصبحت المؤسسات منفصلة عن الإدارة مما يجسد استقلالية المؤسسة العمومية عن تدخل الإدارة في تسييرها، كما أنه لم يبق نشاط المؤسسة منحصرا فقط في النشاط الإنتاجي بل من حق المؤسسة مزاوله نشاط تجاري أو نشاط توزيع حتى ولو كانت المؤسسة ذات طبيعة صناعية.

وانطلاقا من أن المؤسسات المحلية (التابعة للجماعات المحلية) هي عبارة عن مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة، فقد أصبحت هي الأخرى بموجب هذا القانون مستقلة ماليا وإداريا عن الإدارة المحلية (الولاية والبلدية) خاضعة للقانون التجاري بمجرد إنشاء صناديق المساهمة للجماعات

¹ (الجريدة الرسمية، العدد 2، السنة 1988، ص3.

² (صناديق المساهمة عبارة عن شركات مساهمة يحكمها قانون خاص بها. ويكون كل صندوق ضامنا لمقابل القيمة الممثل في الأسهم والخصص والسندات والقيم الأخرى التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية باعتبارها عوناً ائتمانيا لها، وتمارس بواسطتهم حقها على الملكية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، كون صندوق المساهمة يتولى القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة، لا سيما عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف تحقيق أرباح مالية، وبهذا يتولى حافطة للقيم المنقولة التي يتولى تسييرها. وقد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد الوطني آنذاك على ثمانية 08 صناديق للمساهمة برأسمال يقدر بـ 30 مليون دينار لكل صندوق، تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة، وهي: صندوق الكيمياء والبتروكيميا والصيدلة، صندوق المواصلات والإلكترونيك والإعلام الآلي، صندوق المناجم والمحروقات والري، صندوق الصناعات الزراعية والغذائية، صندوق الخدمات، صندوق الصناعات المختلفة، صندوق البناء، صندوق المواد التجهيزية. (القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. + القانون المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية، العدد 2، السنة 1988. + سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 60).

³ (المادة 11 من القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 2، السنة 1988.

المحلية كما تضمنه القانون 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة¹.
وتعززت هذه الاستقلالية أكثر بعد مراجعة قوانين تنظيم الجماعات المحلية
(البلدية والولاية) في إطار قانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، والقانون
90-09 المؤرخ في 7 أفريل المتعلق بالولاية².

والملاحظ على هذا التنظيم الجديد - استقلالية المؤسسات العمومية - أنه جاء لوضع حد
للأسلوب المعمول به سابقا الذي يراعي تخصص المؤسسة، وكذا التوزيع الجغرافي المتوازن عبر
التراب الوطني. فالقانون 88-01 يتلاقى مع نظام المؤسسات الوطنية الذي كان معمولا به في
السبعينيات، فهو يحدد الشخصية المعنوية للمؤسسات العمومية الاقتصادية في شكل شركات
مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، يتكون رأسمالها بصفة كلية من رأسمال الدولة أو
الجماعات المحلية. وقد تكون المساهمة في رأسمالها من مؤسسة عمومية أخرى أو جماعة محلية أخرى،
لأن رأسمال هذه الأخير ملك للدولة أو لجماعتها المحلية. وهذا ما يعني تحرر المؤسسة من مجالها
الإقليمي (ولاية أو بلدية) أو من تخصصها (إنتاج أو توزيع أو انجاز ودراسة). هذه الحرية
الاقتصادية تدعمت بصدور قانون الاستثمار لعام 1993³ الذي يعتبر الركيزة الأساسية لإرادة
الانفتاح الاقتصادي والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار بصفة عامة حيث يؤكد على:

- حق الاستثمار بكل حرية.
 - المساواة أمام القانون بين المتعاملين والمقاولين الوطنيين الخواص والأجانب.
 - إلغاء الاعتماد المسبق بالترخيص للاستثمار وتعويضه بتصريح بسيط.
 - تسريع دراسة ملفات الاستثمار بتحديد الأجل الأقصى للدراسة بـ 60 يوما.
- ورغم هذه الإجراءات التنظيمية بقيت المؤسسات العمومية المحلية تعاني العديد من المشاكل
المالية والتسييرية ومشاكل التمويل بالمواد الأولية ومشاكل أخرى اجتماعية بحيث أصبحت
المؤسسة مركزا لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال بدلا من أن تكون مركز إنتاج وتوليد القيمة
المضافة⁴. وأصبحت غالبيتها غير قادرة على الاستمرارية لا سيما مع الوضعية الاقتصادية

¹ (الجريدة الرسمية، العدد2، السنة 1988، ص44.

² (الجريدة الرسمية، العدد 15، السنة 1990.

³ (المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في أكتوبر 1993.

⁴ (ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر

والاجتماعية والسياسية التي سادت في بداية التسعينيات، مما أدى إلى حل وتصفية العديد من المؤسسات المحلية بعد ما كانت الحكومة قد طلبت من مسؤولي هذه المؤسسات إعداد مخططات تعديل لوضعها الاقتصادي (PLAN de REDRESSEMENT).

وتقدر عدد المؤسسات العمومية التي لم يمكن إنعاشها وبالتالي تم حلها 813 مؤسسة إلى غاية جوان 1998، منها 83% مؤسسات عمومية محلية و16% مؤسسات عمومية موزعة على القطاعات الاقتصادية كما يأتي:

جدول رقم(15): عدد المؤسسات العمومية المنحلة في الفترة 1994-1998 (إلى غاية 30/06/1998)

المجموع	عدد المؤسسات المحلية	عدد المؤسسات العمومية	القطاع الاقتصادي
23	18	05	الزراعة
443	383	60	الصناعة
249	195	54	البناء والأشغال العمومية
98	83	15	الخدمات
813	679	134	المجموع

المصدر: Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, conseil national économique et social(CNES), Alger 12/11/1998, p 54-55.

نلاحظ من الجدول رقم(15) أن أغلب المؤسسات المنحلة هي مؤسسات محلية وهي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة متمركزة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية التي تم إنشاؤها في إطار إعادة الهيكلة من أجل تدعيم المؤسسات الكبيرة الحجم في تغطية بعض العجز في قطاعات أخرى وتلبية بعض الاحتياجات الاستهلاكية، وقد انجر عن حل هذه المؤسسات العديد من الآثار الاجتماعية، خاصة فقدان وغلق مناصب شغل كثيرة باعتبار أن هذه القطاعات الأكثر استقطابا لليد العاملة.

خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية:

تعتبر عملية الخوصصة كجزء من الإصلاحات الخاصة بالمؤسسات العمومية، أو كمرحلة أخيرة من سياسة إعادة هيكلة المؤسسات. وتندرج فكرة الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لاسيما من خلال برنامج التعديل الهيكلي الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1993 الذي تضمن تعديل القطاع العمومي والخوصصة بمختلف أنواعها وتوسيع القطاع الخاص والمنافسة والقضاء على أوجه الاحتكار.

وتعود فكرة الخوصصة في الجزائر إلى الثمانينيات مع صدور القانون 01/81 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العمومية للخواص بأسعار زهيدة (الدينار الرمزي)، وهو التنازل عن الأملاك العقارية (الفيلات والسكنات المدرجة في قائمة الأملاك الشاغرة) التي دخلت في الاستغلال قبل جانفي 1981. ثم القانون 19/87 المتعلق بالاستغلال الزراعي العمومي والذي تم توزيعه إلى المستثمرات الفلاحية الفردية والمستثمرات الفلاحية الجماعية، وكذا توزيع الأراضي التي كانت تابعة لممتلكات الثورة الزراعية إلى غاية صدور الأمر 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية¹، الذي يعرف الخوصصة على أنها: " نقل الملكية من القطاع العمومي إل القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين". وبالتالي فإن عملية الخوصصة تعني تحويل الملكية ومعاملة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص خواص ماديين أو معنويين. وهو ماسمح بتوضيحه القرار المعدل رقم 10/96 المؤرخ في جانفي 1996، بحيث شرح طرق الخوصصة والفروع التي تخضع لذلك ومختلف الإجراءات المتعلقة بها.

وبهذا تكون الخوصصة قد وضعت حدا للتمييز بين القطاع الخاص والقطاع العمومي في المجال الاقتصادي، والحد من الممارسات الاحتكارية من خلال إعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق.

1- الخوصصة:

أظهرت العديد من الدراسات أن المؤسسات المملوكة ملكية عامة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية تعاني من انخفاض مستويات أدائها، ويرجع ذلك إلى قصور المحيط الذي تعمل فيه،

¹ (الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 1995.

وكذا قصور هياكلها التنظيمية والإدارية. لجأت العديد من الدول إلى الخوصصة كأحد الوسائل التي يمكن من خلالها حل المشاكل التي تتخبط فيها شركات القطاع العام. وقد طبقت الجزائر إجراءات الخوصصة على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة مثل الجماعات المحلية (البلدية والولاية) من أجل تحسين تسييرها وزيادة فعاليتها الاقتصادية. فتقسيم وتجزئة المؤسسات العمومية الكبيرة يؤدي إلى ظهور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في:

- زيادة الإنتاج الوطني وتوسيع النسيج الاقتصادي.
- زيادة القيمة المضافة.
- تحسين نوعية وجودة المنتجات والسلع.
- امتصاص البطالة وتوظيف المدخرات العائلية.
- تلبية الحاجات المحلية من سلع وخدمات.
- التحكم في التكاليف والتوزيع والتخزين.

1-1 أشكال وأساليب الخوصصة:

إن أشكال وطرق الخوصصة المستخدمة وأساليبها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف السياسة والظروف الاقتصادية والاجتماعية ومراحل النمو لتلك البلدان المطبقة لعملية الخوصصة، فمنها من تفضل البيع المباشر لمؤسساتها، ومنها من تفضل التنازل عنها لصالح العمال، ومنها من تتبع أسلوباً مغايراً. سنوضح بعض الأشكال والأساليب المتبعة للخوصصة فيما يأتي:

أ- خوصصة الإدارة والتسيير:

وتتم إجراءات خوصصة الإدارة والتسيير بإسناد تسيير وإدارة المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، بموجب عقد لفترة محددة مع حق احتفاظ الدولة بملكيتها العامة¹.

¹ (عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص103.

كما يمكن تأجير المؤسسات العمومية لوحدة القطاع الخاص لتولي تشغيلها وتسييرها وفق اتفاق يتم بموجبه اقتسام الأرباح بنسب معينة، بالإضافة إلى شكل آخر يتمثل في إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في تسيير بعض المؤسسات وفق اتفاقات محددة بين الطرفين.

ب- خصوصية الملكية:

وتتم إجراءات خصوصية الملكية بموجب عقود بيع لأصول المؤسسات العمومية أو جزء منها وتحويل ملكيتها لصالح القطاع الخاص. ويتم ذلك كالاتي:

- اللجوء إلى الأسواق المالية لعرض أسهم المؤسسة للبيع في هذه الأسواق (البورصة) عن طريق عرض علني للبيع.

- التنازل عن طريق البيع بالمزايدة الوطنية والدولية ويشمل ذلك كل المؤسسة أو جزء منها:

- توزيع الأسهم مجانا على العمال أو القائمين على إدارتها، أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم، وهذه الحالة لا يترتب عنها بالضرورة تحسين الأداء خاصة إذا كانت هذه العناصر المستفيدة لا تملك الكفاءة العالية التي تمكنها من التسيير والتشغيل¹.

1-2 خصوصية المؤسسات العمومية:

إن لجوء الجزائر إلى تبني سياسة الخصوصية ترجع إلى عدة أسباب داخلية وخارجية، فانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ونقص إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وتفاقم حجم المديونية الخارجية دفع الجزائر إلى اختيار مسار المؤسسات المالية الدولية للاستفادة من مساعداتها، ودون شك فإن هذه المؤسسات ما فتئت تضغط من خلال توجيهاتها في إطار إصلاحاتها الهادفة إلى توسيع النظام الدولي الجديد ضمن ما يعرف ببرامج التعديل الهيكلي. وقد اندرجت عملية الخصوصية في الجزائر ضمن الإصلاحات التي باشرتها مع هذه الهيئات، إلا أن الأسباب الحقيقية التي مهدت إلى اللجوء للخصوصية هي الأسباب الداخلية ومنها:

- النتائج السلبية التي سجلتها مؤسسات القطاع العمومي بالرغم من سياسات إعادة الهيكلة العضوية والهيكلية المالية، وسياسة استقلالية المؤسسات، وكذا عمليات التطهير المالي التي استفادت

¹ (عبد الوهاب شمام، دراسة حول الخصوصية والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 8، سنة 1997، ص 198.

منه من أجل إنعاشها وإعادة بعثها من جديد، والتي قد كلفت خزانة الدولة أكثر من 600 مليار دج إلى غاية 1996. ومن جانب آخر فقد ازداد مكشوف

(découvert) المؤسسات العمومية على الحساب بشكل كبير سنة 1994 ووصل على 29 مليار دج نهاية 1995، وهو مبلغ يمثل أكثر من ربع رقم أعمال هذه المؤسسات¹.

- فشل الإصلاحات المتعاقبة على الاقتصاد مما تسبب في تراكمات معتبرة للعجز المالي في غياب المردودية الاقتصادية.

- عدم التحكم في التكنولوجيا المتطورة لانعدام سياسة صناعية فعالة وارتفاع التكاليف المالية للآلات ووسائل الإنتاج المستعملة وما سببته من ثقل إضافي على كاهل المؤسسات.

- الأزمة الموجودة في نظام الإنتاج الصناعي التي ظهرت ما بين 1993-1995 والتي تعتبر أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة بواسطة صناديق المساهمة التي لم تستطع الفصل بين السيادة وقواعد التجارة. مما دفع الدولة إلى التنازل عن سلطتها القانونية والاقتصادية لصالح شركات رؤوس الأموال² أو شركات مراقبة ممثلة في الشركات القابضة العمومية³ (الهولدينغ)، التي أنشئت بموجب الأمر التنفيذي رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة⁴.

1-3 أهداف الخوصصة:

إن الهدف العام الذي سعت إليه الجزائر في تطبيق الخوصصة رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة، بالإضافة إلى أهداف اقتصادية أخرى يمكن حصرها فيما يأتي:

¹ احمد بلالي، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر (الأسباب، الميكانيزمات، التحديات) اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، منشورات محجر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو- مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر 2006، ص 88.

² ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، مرجع سابق، ص 131.

³ الشركات القابضة العمومية هي عبارة عن شركات مساهمة تحوز فيها الدولة رأسمالها كاملا أو تشترك فيه مع أشخاص معنويين آخرين تابعين للقانون العام. وتتولى تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة وإدارتها. ومهام استثمار حافظة الأسهم والمساهمات والقيم المنقولة، وتعمل على تشجيع تنمية المجموعات الصناعية والتجارية والمالية التي تراقبها في شكل مؤسسات عمومية اقتصادية. كما تحدد استراتيجيات وسياسات الاستثمار والتمويل في هذه الشركات التابعة لها. وتشارك الشركة القابضة العمومية في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مع الدولة الممثلة من قبل المجلس الوطني لمساهمات الدولة. (المادة 04، 05، 09، 23، من الأمر رقم 95-25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية العدد 55 سنة 1995).

⁴ (الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1995.

- إعداد وتدعيم إرساء آليات السوق باعتبار المنافسة تسمح باستخدام كفو للموارد.
- رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية وتحسين أداءها الاقتصادي.
- توسيع قاعدة الملكية وفسح المجال للقطاع الخاص لامتلاك الأصول المالية، والحد من تدخل الدولة في وظيفة التسيير المباشر للمؤسسات الاقتصادية.
- خفض العجز المالي للحكومة المتمثل في الإسراف المستمر للميزانية في صورة دعم متزايد لتمويل مؤسسات القطاع العمومي العاجزة، وإصلاح الأوضاع المالية الناتجة عن الخسائر التي سجلها القطاع العام.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد.
- المساهمة في إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات العامة من أجل تحسين النسيج الصناعي، الذي من شأنه تحقيق الإنعاش الاقتصادي، وتحقيق مناصب شغل جديدة في حالة نجاح عملية الخصخصة.
- تجنيد وتعبئة الموارد الإضافية لحماية الاستثمار، وتخفيف ضغط الاستدانة الخارجية.
- المساهمة في الحفاظ على اليد العاملة ومناصب الشغل عن طريق صيغة الخصخصة "التنازل عن المؤسسات لصالح العمال".
- تحرير التجارة وحرية رؤوس الأموال.
- البحث عن مجالات تنمية خارج قطاع المحروقات.
- الحد من فرص الفساد الاقتصادي عن طريق استغلال المال العام وفق أهواء مسؤولي المؤسسات القطاع العمومي.

1-4 نتائج عملية الخصخصة ومعوقاتها:

إن عملية الخصخصة في الجزائر، ورغم مرور أكثر من عشرة سنوات عليها (ابتداء من 31 ديسمبر 1994)، لم تكن في مستوى الطموحات والأهداف التي سطرت لها. فمن خلال حوصلة نشاطاتها في الفترة 1995-2003، فإننا نسجل أن عملية الخصخصة عن طريق صيغة التصفية قد مست 1200 مؤسسة عمومية وطنية ومحلية، وعن طريق صيغة الامتياز أو التنازل la concession . وعرفت الخصخصة دون تحويل الملكية بعض التقدم في قطاع المناجم والمهاجر، أكثر من 220

منجم وزع ما بين 2001-2002. والشيء نفسه نسجله على مستوى حصيلة الخوصصة¹ في الفترة 2003-2007، حيث نجد أن عمليات الخوصصة التي تمت تبين الوتيرة البطيئة التي تسير بها في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): حصيلة خوصصة المؤسسات في الفترة 2003-2007

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية (الكلية)	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية أقل من 50%	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية أكبر من 50%	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الأجراء (العمال)	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي عن الأصول للحواص لشرائها	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصة لعام 2007.

إن أرقام الجدول رقم (32) تعكس التباطؤ الذي يكتنف عملية الخوصصة في الجزائر، رغم أن السلطات العمومية معولة كثيرا عليها لإنقاذ مؤسسات القطاع العام، التي تعاني العديد من المشاكل التمويلية والتسييرية والتسويقية ونقص المواد الأولية... الخ.

وقد سمحت عملية الخوصصة للقطاع الخاص الوطني بالاستثمار في العديد من النشاطات الاقتصادية منها النقل البري والجوي والبحري، البنوك والتأمينات والصناعات الصغيرة (الورشات) والصناعات الغذائية والخدمات مما رفع عدد المؤسسات القطاع الخاص من 12000 مؤسسة عام 1994 إلى 200000 مؤسسة عام 2003، ومع ذلك تبقى حصيلة مسار الخوصصة بالمواصفات التي سارت عليها في بعض البلدان التي لها قواسم مشتركة مع الجزائر (بلدان أوروبا

(¹) تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصة عام 2007، (موقع. www.MIPI.DZ).

الشرقية خاصة) سلبية وبطيئة، حتى وإن كان هناك بعض التطور في حجم استثمار للقطاع الخاص.

إن الخوصصة عن طريق نقل حقوق الملكية إلى القطاع الخاص (أو ما يعرف بالخوصصة من أعلى) لم تنطلق بعد ولم تتجاوز مرحلة (النيات des intentions) النظري، وكل النصوص التي أعدت منذ عام 1995 بقيت حبر على ورق. إذا استثنينا رفع الرأس المال الاجتماعي لبعض المؤسسات بنسب متفاوتة ابتداء من 20% وفتح ذلك للاكتتاب العام ومنها¹:

- نزل الأوراسي بنسبة 20%.
- مؤسسة صيدال بنسبة 20%.
- مؤسسة الرياض سطيف بنسبة 20%.
- المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD بنسبة 60%.
- مؤسسة الحديد والصلب الحجار بنسبة 70%. فإن الفشل المسجل يرجع إلى العديد من المعوقات التي واجهت عملية الخوصصة التي نلخصها فيما يأتي:
- غياب الكفاءة أو الحذر غير المبرر، أو غياب الرأسمال الكافي لدى القطاع الخاص لامتلاك مؤسسات اقتصادية كبرى عمومية.
- تفضيل الرأسمال الخاص شراء مؤسسات تجارية عوض الاقتصادية، على اعتبار أن معظمهم مارسون للمهنة من جهة، وأن تلك المؤسسات تدر الربح السريع من جهة أخرى.
- تردد وتناقض لدى أصحاب القرار المباشرين للخوصصة، فكل مسؤول يريد تحميل تنفيذ عملية الخوصصة إلى الذي سيأتي بعده تخوفا من تحمل المسؤولية. وبالتالي عدم حسم الجدل حول نوعية المؤسسات العمومية المرشحة للخوصصة، فإلى حد الآن لا تزال العملية منحصرة في الفنادق وبعض المؤسسات ذات الطابع التجاري والخدمي.
- التخوف من احتمال رد فعل اجتماعي تجاه الآثار الناجمة عن العملية وبالتالي ضرورة الحذر من فشل التجربة في بدايتها.
- صعوبة تقييم ممتلكات المؤسسات العمومية وعدم وجود أجهزة فعالة لذلك من شأنها ضمان عدم التنازل عن الممتلكات العمومية بمبلغ أقل من سعر السوق.

¹) nacer-eddine Sadi, Op.cit, p189.

- غياب الحوافز لدى العمال، وعدم انتشار ثقافة الخصخصة والمبادرة الحرة في أوساط العمال. بالإضافة إلى التأثير الكبير للهيئات النقابية في توجيه الرأي العام العمالي نحو الجهول، والانتظار الدائم بعدم اتخاذ قرارات صريحة وواضحة بشأن الخصخصة، وهذا يؤثر سلباً على عملية تطبيق الخصخصة.

- غياب بورصة لجذب مساهمة القطاع الخاص في رأسمال المؤسسات المعروضة للخصخصة.
- عدم وجود نظام بنكي مرن يتكيف مع آليات السوق ويستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، وشروط جلب الاستثمارات، وكان من الواجب أن تبدأ الخصخصة أولاً بالبنوك، إذ لا يمكن ضمان نجاح الخصخصة في ظل نظام مصرفي عمومي يطغى عليه القرار الإداري (السياسي) عن القرار الاقتصادي.

وعليه فإن نجاح عملية الخصخصة يحتاج إلى نشر ثقافة اقتصاد السوق أكثر في المجتمع، وتوفير محيط يتسم بالشفافية الاقتصادية التي تضمن الاطلاع على كل المعطيات الحقيقية حول المؤسسات المراد خصصتها، كالأصول الحقيقية لهذه المؤسسات والمبالغ المطلوبة للخصخصة والأسباب الاقتصادية من غرض الخصخصة والأهداف المتوخاة منها بعيداً عن كل الأسباب الأخرى. وبالتالي ننظر للخصخصة كأداة من أدوات ترشيد وتطوير الاقتصاد، والانتقال به من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعيداً عن النظرة التي قد تمنح للعملية أبعاداً سياسية وإيديولوجية أكثر منها اقتصادية.

وتبقى الخصخصة ليست هي فقط تحويل ملكية مؤسسات القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، وإنما هي في الوقت نفسه تشجيع القطاع الخاص على إقامة مؤسسات جديدة تسهم في الاقتصاد الوطني وتحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عن عمليات الخصخصة. لذا فإنه من بين المؤسسات التي يجب تشجيعها في هذا الإطار هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تحل جزءاً من أزمة البطالة، خاصة وأنها قادرة على توفير فرص عمل جديدة وامتصاص حجم العمالة المنتجة المسرحة من مؤسسات القطاع العمومي التي هي في حاجة إليها عند الانطلاق.

المؤسسات الخاصة في الفترة 1988-2008

إن الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الخاصة والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ مع مطلع التسعينيات بوضع أطر تنظيمية وتشريعية جديدة شاملة للاقتصاد الوطني ككل كقانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والقانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والمعدل بالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يلغي التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاستثمار أو بواسطة القوانين القطاعية الأخرى:

- إنشاء وزارة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1993.
- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار (ANDI).
- صندوق دعم الاستثمار.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار تحت إشراف رئيس الحكومة.
وتجسد كل هذه الهيئات والقوانين اهتمام السلطات العمومية الذي يعبر عن إرادتها القوية لتطوير وتنمية هذا النوع من المؤسسات، التي من شأنها أن تساهم في امتصاص الاختلالات المسجلة على مستوى الاقتصاد من خلال الإطار الذي تتحرك فيه هذه المؤسسات بغية تحقيق الأهداف التي نوجزها في:

- مشاركة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والجهوية والمناطق الريفية.
- مساهمة متكاملة مع مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الكبرى في إطار التعاقد من الباطن أو المناولة.

- تنويع المنتجات والسلع والمساهمة في تغطية الحاجيات من السلع الاستهلاكية والوسيطة
- المساهمة في إحلال محل الواردات والمساهمة في التصدير.
وقد تم تسجيل في هذه الفترة تطورا ملحوظا في عدد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث بلغت 293946 مؤسسة في سنة 2007 ووفرت 1064983 منصب شغل، و

321387 مؤسسة في سنة 2008 ووفرت 1233073 منصب شغل¹. وتصبو الجزائر إلى إنشاء
600 ألف مؤسسة بحلول عام 2010 وخلق 6 ملايين منصب شغل جديد.

¹ (نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 12، العدد 14 لسنتي 2007 و2008.

الفصل الخامس:

سياسات الاندماج في الاقتصاد العالمي:

1- الاتفاق مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية:

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية والنقدية الدولية لحماية اقتصادها من الانهيار حيث تميز بالاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وركود لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. فوصل معدل البطالة 27% سنة 1993 من مجموع اليد العاملة، وحجم المديونية الخارجية 25,72 مليار دولار وبلغت خدمات الديون سنة 1993 حوالي 82,2% من مجمل الصادرات الوطنية، ما يعادل 9,5 مليار دولار. وبسبب هذه الوضعية قبلت الجزائر بشروط صندوق الدولي للقيام ببرنامج للتعديل الهيكلي المدعم من قبله. وتوجت المفاوضات العلنية بإبرام اتفاق (ستاندباي) لمدة سنة لتثبيت الاقتصاد الوطني من شهر افريل 1994 إلى شهر مارس 1995 استفادت الجزائر بموجبه بقرض من الصندوق يقدر بـ 1,03 مليار دولار. ويهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التخفيف من عجز الميزانية العمومية.
 - إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض خدمات الديون.
 - التقليل من الكتلة النقدية.
 - تحرير العملة الوطنية والتحكم في نظام الصرف.
 - تحرير التجارة الخارجية.
 - تحرير الأسعار الداخلية.
 - تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية.
- وقد تحقيق عدة نتائج منها:
- إيقاف تراجع النمو الاقتصادي.
 - تحسين ميزان المدفوعات.
 - زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة.

- خصوصية العديد من المؤسسات العمومية الوطنية.
- تحرير أسعار المواد الزراعية، ومواد البناء، ورفع أسعار المواد المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان من البطالة.

كما توجت المرحلة الثانية بإبرام اتفاق موسع مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات من شهر افريل 1995 إلى شهر مارس 1998، استفادت الجزائر بموجبه بقرض بمبلغ 1,8 مليار دولار والسماح بجدولة حوالي النصف من ديونها (الديون العمومية مع نادي باريس بقيمة 12 مليار دولار والديون الخاصة مع نادي لندن بقيمة 3,23 مليار دولار).

2- برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي¹:

وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي 1997 - 2001، حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الاسبانية، يوم 22 أفريل 2002. وتمت المصادقة عليها من المجلس الشعبي الوطني يوم 26 أفريل 2005. وتتضمن 110 مادة موزعة على 09 محاور و 06 ملاحق 07 بروتوكولات. ويغطي المحور الاقتصادي والمالي من الاتفاقية المجالات الآتية:

أ- حرية تنقل السلع: إن الاتفاقية ترمي في نهاية المطاف إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، ويكون ذلك بصورة تدريجية في غضون 12 سنة على الأكثر ابتداء من تاريخ دخول تنفيذ الاتفاقية (01 سبتمبر 2005). وتكون السلع المعنية محل تفاوض وتشمل ما يأتي:

* المنتجات الصناعية: في إطار إقامة منطقة التبادل الحر تكون المنتجات الصناعية المعنية ذات إنتاج أصلي للجزائر والاتحاد الأوروبي. حيث تقوم الجزائر بالتفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي. وتتعلق المنتجات الصناعية بالمواد الأولية، والتجهيزات والمعدات، والمنتجات النهائية الصنع.

¹) Accord d'Association entre L'Algerie et L'Union Européenne : Ce que vous devez savoir, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et L'Artisanat, Octobre 2005.

* المنتجات الزراعية: وتتضمن منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة. عن مفعول تحرير التبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وهذا سيبدأ سريانه بعد 05 سنوات من تاريخ الاتفاقية. وبعد عام من هذا التاريخ تتخذ الإجراءات اللازمة للسهر على تحقيق هذا الهدف.

ب- تجارة الخدمات: تنص الاتفاقية على التزام دول الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية"، وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي يضمنها الاتفاق. وتمنح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

ج - المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: تلزم الاتفاقية الطرفين على اتخاذ إجراءات وقواعد مشتركة متفق عليها لتنظيم حركة تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات وفق القواعد التي تحكم المنافسة.

د - التعاون الاقتصادي: ويشمل مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية خاصة تدعيم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. انطلاقاً من تبادل الخبرات والمعلومات والتدريب والتعاون التقني والإداري.

هـ- التعاون المالي: ويرتكز التعاون المالي بخاصة على:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق.
- دعم البنى القاعدية.
- تشجيع الاستثمار الخاص.
- ترقية النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل.
- وضع سياسة اجتماعية مرافقة للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية.
- وتهدف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على غرار بلدان جنوب البحر المتوسط إلى:
- إقامة منطقة التبادل الحر ويكون بصورة تدريجية بحلول عام 2017.

- حرية ممارسة النشاط وتنقل عناصر الإنتاج.
 - تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
 - زيادة التدفقات من الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى بلدان منطقة البحر المتوسط.
 - إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- وتجسد هذا التعاون كما حدده الإتحاد الأوروبي في برنامج ميذا كما يأتي:

1-1 البرنامج الأوروبي - متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ميذا 1 هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأوروبية متوسطية. وهو برنامج ذو تمويل مشترك بغلاف مالي قدره 62,90 مليون أورو لمدة خمس سنوات (05)، يساهم فيه الإتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو، والجزائر بـ 3,40 مليون أورو، و2,5 مليون أورو حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، ويمتد هذا البرنامج من سنة 2002 إلى غاية 2007. وتتولى لجنة مختصة من الإتحاد الأوروبي تسيير وإدارة البرنامج. ويهدف البرنامج إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وذلك عن طريق:

- تحسين مستوى الاستجابة البنكية لطلبات هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية لتقديم القروض على أساس الجدوى والنجاعة وربحية المشاريع، وليس فقط على أساس الضمانات المقدمة.
- تحسين مستوى كفاءة وتأهيل التسيير الإداري للمؤسسات عن طريق برامج للتكوين والتدريب، موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسات وعمالها.
- تقديم المساعدات للهيئات والمنظمات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة جمعيات أرباب العمل وبعض الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع كالضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي.
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- القطاعات الاقتصادية المعنية ببرنامج ميذا:

حدد برنامج ميذا القطاعات المعنية بالاستفادة من مساعداته المالية بتلك القطاعات التي لها

علاقة وارتباط بالقطاع الصناعي وهي:

- الصناعات الغذائية والفلاحية.
- صناعة مواد البناء.
- الصناعات الكيماوية.
- الصناعات النسيجية وصناعة الملابس.
- الصناعات الجلدية وصناعة الأحذية.
- صناعة الخشب وصناعة الأثاث.
- الصناعات الميكانيكية والحديدية.
- الصناعات الالكترونية والكهربائية.

ب- شروط الاستفادة من برنامج ميذا:

حتى يمكن لأي مؤسسة صغيرة ومتوسطة الاستفادة من مساعدات البرنامج، لابد من توفر

جملة من الشروط:

- أن تمارس إحدى النشاطات المشار إليها في القطاعات الثمانية السابقة الذكر.
- أن تكون قد مارست النشاط لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- أن تشغل عدد من العمال ما بين 20-250 عاملا.
- أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي منذ ثلاث سنوات وتسدد مستحققاتها بانتظام.
- تقوم بالتصريح للضرائب بشكل عادي ومنتظم.
- أن تلتزم بدفع 20% من التكلفة الكلية المخصصة لعملية التأهيل التنافسي (80% تمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

ج- النتائج المنتظرة من البرنامج:

يتوقع أن يمس البرنامج 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي تشغل أكثر من 20 عاملاً

أجل:

- تحسين قدراتها التنافسية على مستوى النوعية والسعر.
- مساعدتها للتحكم في التطور التكنولوجي.
- تسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية والوصول إلى مصادر التمويل.
- مساعدة ودعم الجمعيات والهيئات التي لها علاقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- أشكال المساعدات المقدمة:

تتجلى المساعدات التي يقدمها البرنامج لتأهيل المؤسسات في :

- إجراء تشخيص أولي واستراتيجي شامل للمؤسسة المستفيدة من البرنامج للتعرف على مواقع الضعف والقوى لديها، حتى يمكن تداركها عن طريق اقتراح طرق لتقويتها.
 - إعداد مخطط تأهيل خاص بها يشمل جميع العمليات التي تترجم إلى أهداف استراتيجية بالنسبة للمؤسسة.
 - دعم المؤسسة ومساعدتها لتقديم مخطط تمويله إلى المؤسسات المالية للحصول على القروض.
 - وتشمل أنواع المساعدات التي يقدمها البرنامج ما يأتي:
 - الاهتمام بتقديم الخبرة والكفاءة في مجال مراقبة التسيير، وفي مجال المالية والمحاسبة مع التركيز على ضرورة إعطاء المعلومات الحقيقية والدقيقة.
 - تكوين وتدريب الطاقم الإداري المسير للمؤسسة سواء عن طريق تنظيم دورات تدريبية داخل المؤسسة أو عن طريق تربصات تكوينية في شكل ملتقيات وندوات خارج المؤسسة.
 - الاهتمام بالوظيفة الإنتاجية والمسائل التقنية كالصيانة ومراقبة الجودة.
 - دعم المؤسسة بالمعلومات والإحصائيات سواء تعلق الأمر بالمعلومات عن السوق (المنتجات، المنافسين، السلع البديلة...) أو التطور وأنواع التكنولوجيا المستعملة.
- ويتبع البرنامج في إنجاز نشاطه عدة خطوات أهمها:

- اختيار المؤسسات المراد الاتصال بها وفق شروط محددة من قبله.
 - الاتصال بالمؤسسات المنتقاة بمختلف الوسائل المتاحة، وعرض عليها مساعدة البرنامج للاستفادة منه، مع محاولة إقناعها بأهمية الانخراط فيه.
 - الاتفاق مع المؤسسة حول نوعية التأهيل المراد الاستفادة منه.
 - الشروع في تنفيذ العملية من قبل خبراء لتشخيص وضعية المؤسسة ومحيطها بصورة دقيقة لضبط مخطط مناسب لها.
 - متابعة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسة المستفيدة.
- هـ- نتائج البرنامج¹:**

أسفرت نتائج برنامج ميدا المقرر لمدة خمس سنوات، الذي شرع فيه منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 (ثم مدد إلى سنة 2008) على تأهيل 445 مؤسسة مست 22 نشاطا اقتصاديا من مختلف القطاعات السابقة الذكر في البرنامج. كما تم إبرام اتفاقية² للشروع في تطبيق برامج ميدا 2 ابتداء من مارس 2009، تمتد على أربع سنوات بقيمة إجمالية تقدر بـ 44 مليون أورو. وتنص الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ 3 ملايين أورو، ومليون أورو من إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم إنجازات البرنامج الأول ميدا 1 من خلال تيسير مهمة المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.

3- السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود إلى تاريخ 30 أبريل 1987 عندما قدمت طلبها للتعاقد مع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية (الغات) التي تحولت ابتداء من أول جانفي 1995 إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في :

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية.

¹ (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر، برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

² (تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجلس الأمة بتاريخ 4 جوان 2009.

- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل للإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل أعضاء المنظمة.

- تقديم عروض حول التعريف وحول الخدمات.

- التغييرات القانونية والتشريعية بهدف تكييفها مع تشريعات وقوانين المنظمة.

وفي هذا الإطار تم آنذاك تنصيب لجنة عمل مشتركة تقوم ببحث انضمام الجزائر إلى الغات. ثم تحولت هذه اللجنة ابتداء من سنة 1995 إلى لجنة عمل مكلفة بمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وقد عقدت تسعة جولات من المفاوضات وتكون قد ردت على حوالي 1500 سؤالاً إلى غاية أكتوبر 2005، تتعلق حول حقوق الملكية، والإتاوات الجمركية، والحواجز التقنية للتجارة، والوسائل القانونية للحماية التجارية، وإجراءات محاربة الغش والقرصنة، وخصوصية الشركات العمومية، ونظام تراخيص الاستيراد، والمقاييس الصحية النباتية... الخ. وقد تم إحداث تغييرات قانونية بغرض توفير إطار أكثر ملاءمة للاستثمار والإنتاج وتبادل السلع والخدمات وحقوق الملكية. وقد ساهمت هذه التغييرات إلى رفع مستوى نظام التجارة الخارجية الجزائرية على المستوى المعمول به دولياً في مجال تسيير المبادلات التجارية الدولية.

ويبدو أن مسار انضمام الجزائر قد وصل إلى مرحلته النهائية خاصة بعد مراجعة بعض

المسائل المتعلقة برخص الاستيراد وتجارة الأدوية وتجارة السلع الصناعية.

الفصل السابع :

رهانات الاقتصاد الجزائري المستقبلية.

1- مؤشرات تطور الاقتصاد الوطني:

إن رهان الجزائر في الألفية الثالثة ينبع من جملة الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر من تسعينيات القرن الماضي للتقليل من الاعتماد على مورد مالي واحد المتعلق بمداخيل المحروقات وذلك بالاعتماد على تشجيع المبادرات الخاصة وخصوصة مؤسسات القطاع العام كما سبق وان اشرنا إليها، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وهو ما أدى إلى بروز مؤشرات توحى بوجود مساهمات جديدة على مستوى الاقتصاد الوطني حيث نسجل ذلك على مستوى التشغيل والاستثمار الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة....

1-1 التشغيل:

عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل، حيث ما فتئ قطاع المؤسسات يوفر كل سنة عددا معتبرا من المناصب، مما بين قدرته على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة المؤهلة التي فقدت مناصب عملها جراء عملية خصخصة المؤسسات العمومية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2003-2008

المؤسسة/السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤسسات ص. م خاصة	550386	592758	888829	977942	1064983	1233073
مؤسسات ص. م عمومية	/	71826	76283	61661	57146	52786
المجموع	550386	664584	965112	1039603	1122129	1285859

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المدروسة.

حسب إحصائيات الجدول فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشغل في سنة 2008 حوالي 1233073 عاملا، في حين تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سوى 52786 عاملا من

مجموع 1285859 عاملا في هذا القطاع، وهذا ما يعني أنه في المتوسط 4 عمال لكل مؤسسة خاصة و85 عاملا لكل مؤسسة عمومية. وهو راجع لطبيعة هذه المؤسسات من حيث حجمها، ففي الغالب المؤسسات العمومية هي مؤسسات متوسطة، بينما المؤسسات الخاصة هي مؤسسات في غالبيتها مؤسسات مصغرة تشغل أقل من 10 عمال.

1-2 الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

أدى انتعاش قطاع المؤسسات الوطني (الخاص والعام) إلى زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة في السنوات الأخيرة خارج قطاع المحروقات بنسب معتبرة. في الوقت الذي تتناقص فيه مساهمة مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى من 23,6% من مجموع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في 2001 إلى 20,44% في سنة 2006، و19,20% في سنة 2007 عكس مساهمة مؤسسات القطاع الخاص التي تزايدت من سنة إلى أخرى، فقد تصاعدت من 76,4% في سنة 2001 إلى 79,56% في سنة 2006 إلى 80,80% في سنة 2007.

إن التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام على حساب مؤسسات القطاع العام خارج المحروقات تعبر بوضوح عن التوجه السليم للسياسة الاقتصادية التي عرفت تحولا جذريا في الانفتاح على القطاع الخاص، الذي كان يساهم في سنة 1998 بنسبة 53,6% فقط من الناتج الداخلي الخام. وتتركز استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آنذاك في القطاعات الأساسية كالزراعة والتجارة والبناء والأشغال العمومية ونشاطات الخدمات بنسب متفاوتة، في حين استحوذت المؤسسات العمومية على نشاط الصناعة بنسبة 73% على حساب المؤسسات الخاصة 27%. ونفس الشيء نسجله على مستوى القيمة المضافة حيث كما نسجل حسب الإحصائيات أن مؤسسات القطاع الخاص بدأت تسهم بشكل فعال في القيمة المضافة على المستوى الوطني، ابتداء من سنة 1998 أين استحوذت على نسبة 53,6% من القيمة المضافة الإجمالية، ومؤسسات القطاع العام على نسبة 64,4%.

ومهما تكن النسب المحققة فإن مختلف النشاطات الاقتصادية تبقى مجالات مستقطبة لرؤوس الأموال الخاصة، وفرصا كبيرة لتطوير قطاع المؤسسات خارج المحروقات مستقبلا شريطة توفر محيط استثماري ملائم يحوز على كل عوامل النجاح الضروري.

1-3 تطوير وترقية الصادرات:

لاتزال المحروقات تسيطر على حجم الصادرات الجزائرية في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بنسبة تفوق 95%، رغم قيام السلطات العمومية بالعديد من المحاولات لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتفادي التقلبات التي تحصل في أسعار النفط من حين إلى آخر. إذ تعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا ولم تتعد في أحسن الحالات 1,3 مليار دولار أمريكي، وقد سعت الجزائر لبلوغ هدف 2 مليار دولار أمريكي من التصدير عام 2000 إلا أن ذلك لم يتحقق لحد الآن. ويمكن تفحص ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (27): تطور هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2002-2007 الوحدة: مليون دولار أمريكي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
78300	59.518	45.613	46.001	32.000	23.800	18.820	الصادرات الكلية
1893	1.312	1.184	907	781	664	734	الصادرات خارج المحروقات
2,41	2,20	2,59	1,97	2,44	2,78	3,90	النسبة المئوية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإحصائية للمديرية العامة للجمارك.

(الموقع: www.douane.gov.dz)

وحسب الجدول فإن نشاط المؤسسات لم يرق إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. ويعتبر ضعف مساهمة المؤسسات في ترقية الصادرات أمرا طبيعيا كون أن نشاطاتها متركزة في قطاع الخدمات وقطاع التجارة والبناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات، وهي قطاعات مخصصة في الغالب لتلبية الطلب الداخلي وليست موجهة للتصدير أساسا، وعليه فإنه من الضروري تشجيع قطاع المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاعات الخالقة للقيم المضافة بغية تطوير مساهمتها في الصادرات. وهي التحديات التي تواجهها المؤسسات في المرحلة الحالية نتيجة ضعف قدراتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية.

1-4 زيادة حجم الاستثمار:

عرف الاستثمار تحركا معتبرا بفعل جملة القوانين الصادرة التي تشجع على الاستثمار كقانون النقد والقرض لعام 1990، قانون الاستثمار لعام 1993، قانون الاستثمار لعام 2001 المعدل لقانون 1993، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2001. وتبقى المؤسسات العمومية الكبيرة تسيطر على حجم الاستثمارات في الجزائر، كما تبقى وضعية الاستثمارات خارج قطاع المحروقات مماثلة لوضعية الصادرات خارج المحروقات. وتعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحجم الاستثماري الوطني ضعيفة جدا، وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- حداثة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاءها الدور المنوط بها.
- تمركز معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة وقطاعات غير خالقة للقيمة المضافة بالشكل المتسارع كقطاع التجارة والخدمات وعدم تركيزها على قطاع الصناعة.
- الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي وضعف التمويل الذاتي والثنائي.

وتتضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الاستثمار من خلال المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهي الهيئات التي تتكفل بمتابعة وترقية الاستثمارات حسب ما تنص عليه القوانين الخاصة بالاستثمار لسنة 1993، وسنة 2001 وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الفترة 2004-2008 الوحدة: مليون دج

السنة	المشاريع المصرح بها لدى ANDI		المشاريع المصرح بها لدى ANSEJ		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2004	3484	386402	59070	101308	62554	487710
2005	2255	511529	69633	129346	71888	640875
2006	6975	707730	78278	153689	85253	861419
2007	11697	937822	86380	177281	98077	1115103
2008	16925	2401890	97015	207972	113940	2609862
المجموع	41336	4945373	390376	769598	431712	5714971

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المعنية بالدراسة

2- الخيارات المتاحة أمام الاقتصاد الوطني:

إن رهان تطوير الاقتصاد الوطني يحتم على الجزائر الاستفادة من كل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة ابتداء من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن برامج دعم المؤسسات المالية الدولية، إلى تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكل الخيارات المتاحة أمامها، لتطوير وحماية المؤسسات الجزائرية التي ستواجه خطر المؤسسات العالمية التي هي في تطور مستمر ومتسارع. إن تقوية الشراكة والتعاون الدولي وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسريع الخصخصة هي خيارات متاحة أمام الجزائر المحتم عليها كبقية الدول النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي عليها الاستفادة قدر الإمكان من:

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة من استثماراتها وخبرتها.

- الدعم الخاص من المؤسسات المالية الدولية، فشهادة صندوق النقد الدولي على صلاحية اقتصاد دولة ما ونجاح سياستها المالية والنقدية مدخل للحصول على قروض البنك الدولي، وإعطاء الثقة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية، وهما مؤسستان تلعبان دورا في تكريس العولة كما سبق أن تطرقنا إليه في مباحث سابقة.

- برامج الدعم المالي في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم خاصة في إطار الأورو - متوسطي لدول جنوب المتوسط والتي خصصت ابتداء من سنة 1995 أكثر من 1,6 مليار أورو¹ لدعم الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير القطاع الخاص، ودعم الاستثمار.

- التدفقات المالية العربية والإفريقية سواء في إطار الشراكة، أو التجارة البينية، ضمن البرامج المسطرة في الجامعة العربية أو الإتحاد الإفريقي أو الإتحاد المغاربي، أو السوق العربية المشتركة... الخ. فعلى سبيل المثال قدم البنك الإسلامي للتنمية سنة 2008 لتنمية القطاع الخاص 178,4 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34% عن سنة 2007. وقد ذهبت تمويلات البنك الإسلامي للتنمية بصفة رئيسية إلى دعم استثمارات القطاع الخاص في قطاعات الخدمات المالية، والعقارات، والصناعة. وبلغ إجمالي المشاريع الممولة من البنك

¹ (تقرير حول الشراكة الأورومتوسطية، المفوضية الأوروبية، جانفي 2005.

الإسلامي 121 مشروعاً استثمارياً منذ سنة 2001 بقيمة إجمالية تقدر بـ 680 مليون دولار أمريكي¹.

2-1 الشراكة:

إن خيار الشراكة أو المشروعات المشتركة له أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني لتحسين مستوى الداء والكفاءة الاقتصادية و يتجسد من خلال:

- أن هذه المشروعات تؤدي إلى تنقل عناصر الإنتاج والسلع بكل حرية عبر حدود بلدان المؤسسات المعنية، ويترتب عن ذلك توسيع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية التي من شأنها أن تؤدي إلى التشابك القطاعي لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

- لا تتطلب هذه المشروعات المشتركة اتفاقيات سياسية على المستوى الإقليمي، وبالتالي تجاوز كل الاختلافات الحاصلة في النظم السياسية للبلدان إلى حد كبير.

- تساهم هذه المشروعات في تقليص تكاليف الإنتاج لتلك البلدان المستقبلية مما يعزز موقعها التنافسي في الأسواق العالمية، وهذا يعني المساهمة في حل مشكلة توزيع المنتجات والسلع.

- تمتاز هذه المشروعات برفع الحواجز الجمركية بشكل جزئي وتدرجي.

ويجب أن نركز على الجوانب الإيجابية لهذه الشراكة حتى نتمكن من الاستفادة من هذا الخيار لصالح المؤسسات الوطنية، ونواصل في تنويع هذه الشركات مع مختلف البلدان ومختلف القطاعات لأجل:

- التحكم في التسيير والإدارة.

- ضمان أسواق خارجية ومواجهة المنافسة.

- تحسين القدرة التنافسية والرفع من القدرات المالية والتمويلية.

وتبقى نسبة المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الجزائر متواضعة جداً إن لم نقل منعدمة بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأخرى، حيث تقدر حصيلة عدد هذه المشاريع خلال الخمس سنوات الأخيرة² 237 مشروعاً فقط بقيمة إجمالية تقدر بـ 754542 مليون دج. وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ (التقرير السنوي لعام 2008، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص53.

² (التقارير السنوية حول الاستثمار والمقاوتية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI للسنوات الخمس (2004 - 2008).

الجدول : يوضح عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الفترة 2004-2008 الوحدة: مليون دج

السنة	عدد المشاريع	القيمة
2004	43	27975
2005	49	93813
2006	44	165848
2007	64	94304
2008	37	372602
المجموع	237	754542

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الخاصة بالفترة المدروسة.

ويتضح من خلال أرقام الجدول أن مسار تطور عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة غير مستقر، حيث نجده قد تناقص بشكل ملحوظ في سنة 2008، ووصلت إلى 37 مشروعاً بعدما وصل عددها 64 مشروعاً في سنة 2007. وقد يفسر هذا التناقص بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في سنة 2008، كما تكون كذلك راجعة إلى بعض الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً في مجال الاستثمار في الجزائر، والتي رآها المستثمرون الأجانب أنها إجراءات معرقة، مما تسببت في خروج بعض المستثمرين من السوق الجزائرية. ومهما يكن فعلى الحكومة أن توفر كل الشروط المناسبة للاستفادة من هذا الخيار المتاح لصالح قطاع المؤسسات للاستفادة من خبرة هذه المؤسسات الأجنبية في مجال التسيير والإدارة والإنتاج.

2-1- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يتيح الاستثمار الأجنبي العديد من المنافع للدول المستضيفة له منها¹:

- توفير مصدر تمويلي متجدد لبرامج التنمية.
- تسهيل الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

¹ (حسان حضري، الاستثمار الأجنبي المباشر، دورية التنمية في الأقطار العربية، العدد 2004، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص

- رفع مستوى تنافسية القطاع الخاص للدول المضيفة، وزرع ثقافة المبادرة عن طريق المساهمة في المشاريع الاستثمارية أو استحداث مشروعات جديدة صغيرة ومتوسطة عن طريق المناولة الصناعية لهذه الشركات الأجنبية.

- المساهمة في توفير مناصب العمل، وتكوين وتدريب العمالة في تلك الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي لمواكبة التقنيات الجديدة في كل المجالات.

- تهيئة بيئة تنافسية بين المؤسسات المحلية، وتحفيزها على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

- خلق فرص جديدة للتصدير، كون الشركات الأجنبية لديها الإمكانيات والآليات للنفوذ للأسواق العالمية.

- المهارات وأساليب التسيير والتسويق الحديثة.

وتسعى الجزائر جاهدة في إطار التوجه الجديد لاقتصادها لتكون مواقع جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتوفير جملة من الشروط القانونية والتشريعية والحوافز التي تتماشى مع المستثمر الأجنبي اقتناعا منها بأهمية هذا الخيار، ودوره في توفير رؤوس الأموال ومناصب الشغل وعناصر التكنولوجيا وتشجيع الصادرات المحلية نحو مختلف الأسواق الأجنبية. كونها تتوفر على كل المقومات والمواصفات الاقتصادية التي يقتضيها الاستثمار الأجنبي. فالجزائر تتمتع بالموقع الجغرافي المناسب لكل أنواع الاستثمارات، وكذا المنشآت القاعدية والمواد الخام، ويد عاملة معظمها من شباب... الخ. وفي الوقت نفسه تتوفر على عوامل بيئة غير مواتية تدفع إلى السعي نحو تحسينها، وبذلك تطلب استقطاب الحجم المراد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر لم تستقطب¹ سنة 2006 سوى 1,8 مليار دولار. وتقدر في الفترة الممتدة من (2001-2008)، حجم الاستثمارات بـ 14 مليار دولار منها 8,5 مليار دولار استثمارات عربية و5,5 مليار استثمارات أجنبية غير عربية. وطبعا هذه الأرقام المتواضعة لا تتلاءم مع حجم اقتصاد الجزائر، ويرجع ذلك إلى اقتصر الاستثمارات الأجنبية على قطاع النفط، وبعض القطاعات الأخرى التي اتجهت إليها الاستثمارات العربية كقطاع السياحة والعقار والاتصالات وبعض المصانع لإنتاج بعض المنتجات كزيوت المائدة والاسمنت.... كما

¹ (تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للسنوات من 2006 إلى 2008.

يرجع ضعف الاستثمار الأجنبي في الجزائر كذلك إلى تباطؤ الإصلاحات بخاصة في قطاع المؤسسات الصناعية، وثاقل وتيرة عملية الخوصصة كما سبق أن تعرضنا إليها.

وبإمكان الجزائر استغلال هذا الخيار المتاح أكثر في تمويل وتأهيل قطاع المؤسسات بزيادة تطوير نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية بما تتوفر عليه من الفرص الاستثمارية وتنوعها وذلك من خلال تكثيف برنامج التظاهرات الاقتصادية والمعارض والندوات والمؤتمرات، لاسيما وأن المختصين يرون أن جهود الجزائر في مجال ترويج الفرص الاستثمارية تبقى محتشمة مما يعني أن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مستغل. ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى¹:

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية.

- عجز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين.

- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لصناعة صورة إيجابية عن فرص الاستثمار في البلاد.

- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمارات.

وللإشارة فإن التجارب التي سبقتنا في هذا المجال لعبت فيها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) دورا كبيرا في تنميتها. فعلى سبيل المثال أدت السياسات الحكومية في كوريا الجنوبية² دورا حاسما في جلب تدفقات الرأسمال الأجنبي، حيث أصدرت الحكومة في سنة 1960 قانون تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وعلى رأسها التحفيزات الضريبية، و ضمانات تحويلات الأرباح، وعدم التمييز بين الشركات المحلية والأجنبية، وكذلك عدم وجود حد أدنى للمشاركة الوطنية.

¹ (محمد ساحل، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية - مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة

السادسة، العدد 41، مارس 2009.

² (محمود عبد الفضيل، العرب، مرجع سابق، ص 65.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.
- 2- بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 3- سعيد أوكيل، وآخرون، استقلالية المؤسسات الاقتصادية تسير واتخاذ القرار في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2003.
- 5- عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1982.
- 6- فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
- 7- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية، مطبعة دحلب حسين داي، الجزائر 1993.
- 8- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- 9- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998.
- 10- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003.

2- المجلات والدوريات :

- 1- أحمد بلالي، حوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر (الأسباب، الميكانيزمات، التحديات) بحث مقدم للملتقى الدولي حول اقتصاديات الحوصصة والدور الجديد للدولة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو - مغاربي جامعة سطيف، الجزائر 2006.
- 2- عبد الوهاب شمام، دراسة حول الحوصصة والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، العدد 08، السنة 1997.
- 3- محمد براق، سمير ميموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، المنعقد يومي 13-14 أفريل 2008، سكيكدة، الجزائر.
- 4- نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، الأعداد 10، 12، 14، للسنوات 2006، 2007، 2008.

3- القوانين والمراسيم :

- 1- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويليه 1963 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال الأجنبية (ج ر، العدد 53، بتاريخ 02 أوت 1963).
- 2- الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 المتعلق بالاستثمار (ج ر، العدد 80، بتاريخ 17 ديسمبر 1966).
- 3- القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (ج ر، العدد 34، سنة 1982).
- 4- القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية (ج ر، العدد 02، السنة 1988).
- 5- القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية (ج ر، العدد 15، السنة 1990).

- 6- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار (ج ر ، العدد 64 ، بتاريخ 10 أكتوبر 1993).
- 7- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية (ج ر ، العدد 48 ، بتاريخ 03 ديسمبر 1995).
- 8- الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة (ج ر ، العدد 55 ، بتاريخ 27 ديسمبر 1995).

4- التقارير والوثائق الرسمية:

- 1- التقرير العام للمخطط الخماسي 1985-1989، وزارة التخطيط، الجزائر، ماي 1985.
- 2- تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2000.
- 3- الميثاق الوطني 1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976.
- 4- الميثاق الوطني 1986، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مطبعة الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1986.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

- 1- Abdelouahab rezig, Algérie Brésil Corée du sud, trois expériences de développement, OPU, 2006.
- 2- Ahmed Benbitour, l'expepience Algérienne de développement 1962-1991, leçons pour l'avenir, éditons ISGP.
- 3- Ahmed Bouyacoub, la gestion l'entreprise industrielle publique en Algérie, volume1, OPU, Alger 1987.
- 4- Hamid M. Temmar, Stratégie de devoloppement indépendant, le cas de l'Algérie : un bilan, OPU, Alger, 1983.
- 5- Hocine Benissaad, Algérie, restructuration et reformes économiques 1979 -1993, OPU, 1994.
- 6- Hocine benissad, La reforme économique en Algérie, (ou l'indicible ajustement structurel), 2° édition, OPU, Alger 1991.
- 7- Mohamed Elhocine Benissad, Economie du développement de l'Algerie 1962-1978, sous-développement et socialisme, OPU, Alger, 1979.

- 8- Mohamed Elhocine Benissad, Théories et politiques de développement économique, SEDAG Paris, 1974.
- 9- .
- 10- nacer-eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en algerie, , objectifs, modalités et enjeux opu, Alger, 2005.

2- التقارير والوثائق الرسمية:

- 14- Rapport : pour une politique développement de la PME en Algérie, Conseil national économique et social, juin, 2002.

ثالثا: مواقع الأنترنت:

- ✓ www.moudjahidine.dz
- ✓ www.MIPL.dz
- ✓ www.douane.gov.dz